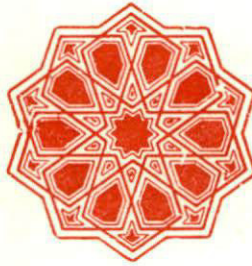


ANKARA ÜNİVERSİTESİ

# İLÂHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ

ANKARA ÜNİVERSİTESİ İLÂHİYAT FAKÜLTESİ  
TARAFINDAN YILDA BİR ÇIKARILIR

Cilt : XXVI



*Makalelerin sorumluluđu yazarlarına aittir.*

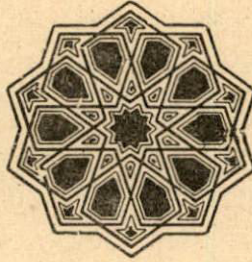


ANKARA ÜNİVERSİTESİ

# İLÂHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ

ANKARA ÜNİVERSİTESİ İLÂHİYAT FAKÜLTESİ  
TARAFINDAN YILDA BİR ÇIKARILIR

Cilt : XXVI





بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة مقارنة بين شراح المحصل

و

موقف فخر الدين الرازي من علم الكلام

البروفسور الدكتور حسين آتاي

ان فلسفة الدين الاسلامي عند بعض المفكرين المسلمين هي علم الكلام .  
والحقيقة أن علم الكلام ينبغي ان يقال له "فلسفة الدين الاسلامي لأنه  
يضع أسس الدين الاسلامي الفكرية "العقائدية النظرية" ويناقشها ويدافع  
عنها على أسس عقلية ومنطقية وتجارب علمية داعما اياها بالوحي المنزل ،  
ومفسرا النصوص الدينية على حسب ارتقاء العقل البشري بتجاربه العلمية  
النافذة لفهم قوانين وأسرار الكون والمجتمع الانساني .

وقد مرّ علم الكلام بمراحل في الفكر الاسلامي وان كان هناك فكرة تعمل  
ضده وتناقضه منذ ظهوره وحتى يومنا هذا ولكن ظهر مفكرون اشتغلوا بعلم  
الكلام، سُموا متكلمين او علماء الكلام حقا وبتعبير آخر فلاسفة الدين الاسلامي.  
ويعتبر القرن الخامس والسادس والسابع الهجري، والحادي عشر والثاني  
والثالث عشر الميلادي عصور نضوج علم الكلام. وفي تلك الفترة عاش فخر  
الدين الرازي وأصبح من أفذاذ المتكلمين، والذين جاؤوا بعده مباشرة من  
المتكلمين الفلاسفة والقضاة المتكلمين اهتموا بمنهجه وشرحوا وخلصوا كتبه  
المتعددة خاصة "المحصل" في علم الكلام

فان فخر الدين الرازي لقبه ابو عبد الله محمد بن عمر بن حسين بن علي ،  
ولد في مدينة الري عام ٥٤٢ او ٥٤٤ ١١٤٨ م، وتوفي في مدينة هراة  
عام ٥٦٦ ، ١٢٠٩ م



وهو إمام وفيلسوف في علم الكلام وفلسفة الدين، لأنه لا يوجد كتاب يتحدث عن شخصية الرازي في لغة غير اللغة العربية. وفي السنوات الأخيرة بدأ العلماء والباحثون يهتمون بالرازي متكلماً ومفسراً. ولا شك، بأن فخر الدين الرازي لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث في نطاق البحوث الإسلامية بعد، إذ لم تقدم عنه أبحاث علمية تتناوله كفيلسوف مسلم.

ومن خلال اطلاعنا على ما كتب عن هذا العالم الكبير، وعلى ضوء ما وصلنا إليه من نتائج نستطيع أن نقول: إن الرازي قد لعب دوراً كبيراً في علم الكلام والفلسفة الإسلامية ويمكن إيجاز ذلك في نقطتين

الأولى - أنه استوعب فلسفة أرسطو التقليدية ثم كان أول من أدخل هذه الفلسفة في علم الكلام. ونتيجة لما قام به الرازي أصبح علم الكلام فلسفة ويمكن أن نقول بعبارة أخرى أنه جعل تلك الفلسفة كلاماً. وهكذا امتزج علم الكلام بالفلسفة، ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن المسائل الفلسفية التي عارضها علم الكلام أصبحت بذلك مشروعة، بحيث اعتبرت كلاماً. لقد أدى ذلك المنهج الذي اختلقت فيه الفلسفة بعلم الكلام، إلى عدم دراسة الفلسفة كعلم مستقل وبالتالي إلى خمود التفكير الحر في العالم الإسلامي.

وبعد ذلك فقد اتبع نهج الرازي حتى دخلت الفلسفة في علم الكلام وامتزجت به ومن ثم فلم تدرس الفلسفة كعلم مستقل أو لم تصبح دراسة مستقلة عن علم الكلام. ثم أصبحت هذه الفلسفة الممزجة بعلم الكلام سبباً للتأخر ولاخمد شعلة التفكير الحر في العالم الإسلامي. ومن جهة أخرى فإن محيي الدين بن عربي والسهورودي قد اهتمتا بالجانب الوجودي من الفلسفة في التصوف وجعلها منه وبذلك انسحبت الفلسفة المحضة أو العامة عن ميدان الفلسفة ولم يكن الرازي وحده رائداً في هذا المجال، بل نجد أيضاً محيي الدين بن عربي والسهورودي يدخلان الجانب الوجودي من الفلسفة في التصوف حتى وصل بهما الحد إلى اعتباره جزءاً منها. وهكذا امتزجت الفلسفة المحضة والتفكير الحر، بالتصوف فأصبحت الفلسفة تدرس بين سطور علم الكلام والتصوف بقدر ما أعطيت من العناية



وبعد عهد الرازي (٥٦٠٦هـ، ١٢٠٩م) وشهاب الدين السهروردي (٥٥٨٧هـ، ١١٩١م) لانصادف فيلسوفا حقيقيا. لأن محبى الفلسفة اكتفوا منها بالقدر الذى دخل فى علم الكلام والتصوف وبسبب ذلك لم يتم التفكير الفلسفى المحايد الحر، لأن منشأ التفكير الفلسفى و سبب تقدمه فى الحقيقة هو التفكير الحر المحايد التام.

والمعلوم أن التفكير الفلسفى لا يخطو الى الامام الا فى ظل جوّ يسوده التفكير الحر الذى لا يخضع لأغلال تقيده تلك الأغلال التى من شأنها أن تطفىّ اللهب المتوقد فى سما فسيحة رحبة.

والذى لا بد من قوله هنا هو أن الفلسفة انما تنتج وتثمر اذا درست لذاتها لامن اجل غيرها. ولهذا يجب أن تدرس الفلسفة من اجل التفلسف فقط. ولكن فخر الدين الرازي خالف ذلك عندما دمج الفلسفة بالكلام، بحيث أصبحت الفلسفة تدرس من خلال علم الكلام. واذا كان علم الكلام قد استفاد من الفلسفة فى بداية الامر فانه توقف عندما توقفت الدراسات الفلسفية وأعتقد إن الاستاذ اسماعيل حتى الازميرى قد أخطأ عند ما جعل سيف الدين الآمدى اوسع علما بالفلسفة من فخر الدين الرازي (١)

الثانية— واذا كان الرازي قد أدخل الفلسفة فى علم الكلام فانه— على ضوء فلسفة ارسطو التقليدية— قد أعطى اتجاهها جديدا لعلم الكلام، فأثر بذلك على الفكر الاسلامى وقد ظهر تأثير الرازي جليا فى غيره من خلال بقاء العديد من العلماء والمفكرين أسرى اتجاهه ومنهجه بعد ذلك (٢). لقد أدى هذا التيار الجديد

(١) ازميرى اسماعيل حق، يكى علم الكلام = علم الكلام الجديد، جلد ٨٧/١ استنبول، اوقاف اسلاميه مطبعه سى. ١٣٣٩

(٢) يبدو واضحا عند من يقارن المحصل مع متن "طوالع الانوار" للقاضى عبدالله بن عمر البيضاوى المتوفى سنة ٥٦٨٥ ١٢٨٦م. ان اول من اقتنى اثر المحصل هو القاضى البيضاوى فى منته المذكور وهو لم يكلف بالسير على نهج المحصل فحسب بل اقتبس منه العبارات والتعاريف والتعابير والاصطلاحات. ومع ذلك فانه لم يشر لامن قريب ولا من بعيد للرازي ولكن الشارح شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الاصفهاني المتوفى سنة ٥٧٤٩ ١٣٤٨م قد ذكر لفظ "الامام" مشيرا الى الرازي وبذلك مهد الامام الرازي طريقا ومنهجا جديدا فى علم الكلام لمن اتى بعده مثل عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجى القاضى المتوفى سنة ٥٧٥٢ ١٣٥٥م



الى انتشار مذهب الاشاعرة، كما كان له تأثير في اختفاء وانكماش مذهب الماتريدية، بالرغم من أن اسلوب ومنهج الماتريدية في دراسة علم الكلام يختلف عن منهج واسلوب الرازي. ويتضح هذا التأثير أكثر بعد وفاة اكبر متكلمي الماتريدية و هو ابو المعين النسفي (١١١٤/٥٠٨م) اذ لارى أحدا يتبع منهجه من بعده. ومن ثم أهمل كتابه "تبصرة الادلة" لقد كان منهج النسفي يختلف اختلافا كبيرا عن منهج ارسطو التقليدي حيث أنه شبيه بمنهج "السمتكس" \* اليوم. بعد ذلك استولت المدرسة الاشعرية التي تقبلت الفلسفة المشائية على الفلسفة الاخرى، وأصبحت ممثلا لها في العالم الاسلامي بعد فخر الدين الرازي.

واذا كان قد أهمل ذلك حتى الان فانه ينبغي أن يهتم به مستقبلاً، و لهذا فاننا نفكر ان نقوم بعمل علمي آخر حول كتاب تبصرة الادلة لأبي المعين النسفي.

إن تلك المحاولة الفلسفية الكلامية أدت الى نشأة مذهب كلامي ذي اتجاه واحد في البحث والدراسة، ولم تتح فرصة لنمو الافكار الفلسفية الحرة

ولكى نبرز دور فخر الدين الرازي في علم الكلام بوجه عام، نرى من المناسب أن نبين رأينا في الغزالي اولا، لان الامام الغزالي هو الاخر قد لعب دورا كبيرا في التفكير الاسلامي قبل ذلك ومهد الطريق للرازي ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية

١- لقد ألتم الغزالي بجميع العلوم الاسلامية. وفي كل علم من تلك العلوم كان له الدور الموجه وخاصة في أربعة علوم رئيسية. وبذلك تميز عن سبقوه لقد اصبحت شخصية الغزالي العالم والمفكر مثالا حيا لمن أتى بعده؛ لكن ذلك تطلب ممن نهج منهجه واقتفى أثره عملا كبيرا وجهدا شاقا. أما العلوم الأربعة الرئيسية التي برز فيها الغزالي هي ١- الفقه واصوله ٢- علم الكلام ٣- الفلسفة ٤- التصوف. لقد ضلح في هذه الجوانب الأربعة واصبح له فيها دور التوجيه لقد كان عالما واماما في تلك العلوم جميعا، ولاشك ان ذلك يرجع الى تميزه

حيث كان قد بنى مؤلفه المشهور "المواقف في علم الكلام" اعتمادا على المحصل لفخر الدين الرازي وكما استفاد ايضا من المتكلمين الذين سبقوه

(\*) semantics علم سمنى الألفاظ ومرادفها semasiology علم مدلول الألفاظ وارتباط الفكر باللغة وتطور دلالات الألفاظ



بدكاءحاد وشغف بالعلوم على اختلاف أنواعها ولهذا من الصعب ان نجد قبله عالماً يحمل نفس ثقافته الواسعة تلك

٢- ان ثقافة الغزالي لم تقف عند حد معرفته للعلوم الاسلامية فحسب، بل تعدتها الى حد الإلمام والإحاطة بالثقافة التي تعارض الاسلام عالماً بما لدى خصومه في الوقت نفس من ادلة وحجج. واعتماداً على ذلك كان يسوق آرائه المستندة على اساس راسخ متين. فمثلاً عندما يقوم التصوف من الناحية التشريعية يستند في ذلك على ما لديه من ثقافة في الفقه وأصوله ولذلك عندما يقال ان الغزالي يتحدث في الفقه كذا او في التصوف كذا لا ينظر الى رأيه كأى رأى من الآراء بل ينظر الى أنه اهل لرأيه وصاحب كلمة صحيحة فيما يقول. وكذلك الامر فيما يتعلق بالعلوم الاخرى التي ضلع فيها مثل علم الكلام والفلسفة. وهكذا جذب الغزالي بثقافته الواسعة أنظار غيره من العلماء، فاثار فيهم روح التوسع في العلوم حيث نشأ من بعده نهج التوسع في الأبحاث والعلوم، لكن ذلك اصبح حائلاً امام التعمق فيها. لقد حاول العلماء من بعده التشبه به في ثقافته الواسعة تاركين التخصص في المواضيع مما أدى الى ضياع العلم والفلسفة

٣- لم يكن الغزالي ضد الفلسفة فحسب، بل عارض علم الكلام أيضاً، ولذلك كان له تأثير ملحوظ في هذين الموضوعين الذين يعتبران مجال تفكير أكثر من العلوم الأخرى ولكون الغزالي يتمتع بمكانة علمية ودينية لدى جمهور المسلمين فان عداوته لعلم الكلام والفلسفة انتشرت لدى الأوساط المختلفة، ومن ثم ازداد خصومه من مختلف الطبقات. ولا تزال هذه الفكرة منتشرة في الأوساط الدينية حتى يومنا هذا. إن هذا الموقف السلبي من الغزالي قد أعاق نمو التفكير ومشروعية الحرية التي تحتاج اليها بالضرورة التنمية الفكرية.

٤- عندما قام الغزالي بوضع معيار للعلوم المختلفة أخطأ في اعطاء كل علم من العلوم حقه. فهو قد أعطى للتصوف مثلاً قيمة أكثر مما يستحق، مما أدى الى اختلال التوازن بين العلوم المختلفة. لقد استطاع الغزالي بماله من شخصية ومكانة علمية فذة لدى الجمهور كما قلنا، أن يلعب دوراً كبيراً في إقناع الناس بصحة رأيه



ومنهجه. وقد كان ذلك سبباً من الأسباب التي أدت إلى ترجيح رأيه عندما تعرض لكل من الفلسفة وعلم الكلام. ان الغزالي لم يكتف بذكر آرائه تلك في كتاب أو في موضوع معين بل بثها بين ثنايا كتبه المختلفة في التفسير والحديث والشريعة والتصوف. وبين رأيه بوضوح في ذلك كله ونصح فيما يتعلق بعلم الكلام بعدم التعمق فيه لانه لا حاجة تدعو الى الاستفاضة في موضوعاته وقال نفس الشيء بالنسبة للعلوم الشرعية الاخرى فهو يقول بهذا الصدد:

”فان العلم كثير والعمر قصير وهذه العلوم آلات او مقدمات وليست مطلوبة لعينها بل لغيرها. وكل ما يطلب لغيره فلا ينبغي أن ينسى فيه المطلوب ويستكثر منه فاقصر من شائع علم اللغة على ما تفهم منه لغة العرب. وتنتق به ومن غريبه على غريب القرآن وغريب الحديث ودع التعمق فيه. واقصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة... فامن علم لإاوله اقتصار واقتصاد واستقصا... ونحن نشير اليها في الحديث والتفسير والفقہ والكلام لتقيس بها غيرها. فالأقتصار في التفسير هو ما يبلغ ضعف القرآن في المقدار كما صنفه على الواحدى النيسابورى وهو الوجيز، والاقتصاد هو ما يبلغ ثلاثة اضعاف القرآن: كما صنفه من الوسيط فيه. وما وراء ذلك استقصاء مستغنى عنه فلا مرد الى انتهاء العمر.

واما الحديث فالأقتصار فيه تحصيل ما في الصحيح بتصحيح نسخة على رجل خبير بعلم متن الحديث واما حفظ اسامى الرجال فقد كفت به بما تحمله عنك قبلك ولك أن تقول على كتبهم. وليس يلزمك حفظ متون الصحيحين ولكن تحصيله تحصيلاً تقدر منه على طلب ما يحتاج اليه عند الحاجة واما الاقتصاد فيه فان تصفيف اليها ما خرج عنها مما ورد في المسندات الصحيحة.

واما الفقه فالأقتصار فيه على ما يحويه مختصر المزني وهو الذي رتبناه في خلاصة المختصر والاقتصاد فيه ما يبلغ ثلاثة امثاله وهو القدر الذي اوردناه في الوسيط والاستقصاء ما اوردناه في البسيط.

وأما الكلام فمقصوده حياية المعتقدات التي نقلها أهل السنة من السلف الصالح لا غير. وما وراء ذلك طلب لكشف حقائق الأمور من غير طريقها،



ومقصود حفظ السنة تحصيل رتبة الاقتصار منه بمعتقد مختصر، وهو القدر الذى أوردناه فى كتاب قواعد العقائد من جملة هذا الكتاب. والاقتصاد فيه ما يبلغ قدر مائة ورقة وهو الذى أوردناه فى كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد" (٣).

وبعد اطلعا على موقف الغزالي من الفلسفة وعلم الكلام ذلك الموقف الذى أوجزناه آنفاً يأتي فخر الدين الرازى ليوجد بين الفلسفة وعلم الكلام كما أسلفنا وهكذا تكتسب الفلسفة مشروعيتها من مشروعية علم الكلام. ولكن بسبب عدم استقلاهما لم تستطع ان تتقدم، ثم ان هذا الوضع قد أثر بدوره فى العلوم التجريبية.

وإذا اردنا ان نفهم التفكير الاسلامى بعد الرازى علينا أن نبدأ بالرازى قبل ذلك ونفهمه جيداً. وبكل أسف نقول إن الرازى لم يفهم كما ينبغي لعدم اهتمام الناس بمؤلفاته الأخرى كاهتمامهم بتفسيره الكبير لقد اخذ الرازى لقب الامام بناء على موقفه من علم الكلام علماً أن بعض اعماله العلمية الخاصة بهذا العلم لم تنشر بعد مثل "المطالب العلية" و"الملخص" و"نهاية العقول" و"المحصول (\*) فى الاصول" وغيرها من الاعمال العلمية المهمة، ومن جهتنا ننوى القيام بنشر تلك الاعمال المهمة بقدر استطاعتنا وبقدر ما تسمح به امكانياتنا.

دراسة مقارنة بين المحصل وشروحه

إذا قلنا إن فخر الدين الرازى هو نقطة بداية أو نهاية الملتقى بين المتقدم والمتأخر نكون قد أنصفناه بلاشك فهو نقطة بداية بمعنى ان الثقافة الفلسفية والكلامية الاسلامية اتخذت اتجاهها جديداً بعده وهو ملتقى الطرق بين المتقدم والمتأخر بمعنى أن الثقافة الاسلامية الفلسفية والكلامية التقليدية قد انتهت اليه واذا جاز التعبير فإن منزلته تعادل منزلة ارسطو فى الثقافة اليونانية من حيث الأهمية. لقد استطاع الإمام بكل ما توصل إليه الأقدمون ثم صاغه فى قالب جديد. ونعتقد أن هذا يكفى لأن نفتخر به الثقافة الاسلامية.\*

(٣) الغزالي، احياء علوم الدين، ٥٨/١، القاهرة، ١٩٦٧.

(\*) طبعت جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. المحصل فى علم أصول الفقه فى ست مجلدات ١٤٠١-١٩٨١ م. وهذه المقالة كتبت قبل ذلك.



لقد قسم الرازى كتاب المحصل الى اربعة اقسام:

- ١- القسم الاول في مبادئ المعرفة ومصادرها وكيفية اكتسابها.
- ٢- القسم الثانى فى الموجود والأشياء الموجودة وترتيبها وخصا ئصها المميزة بعضها من بعض.
- ٣- القسم الثالث فى إثبات المبدأ الأول وواجب الوجود ومصدر كل الموجودات.
- ٤- القسم الرابع فى السمعيات وما يدخل فيها من نبوة، وآراء الفرق المختلفة النشأة من فهم النصوص والاختبار.

لم يكن الرازى السباق لمثل هذا التقسيم. فان ابن سينا يذكر فى أول الاشارات بانه يبدأ بالمنطق ثم بالأشياء الطبيعية وثلث بمابعد الطبيعة. ان هذا النهج مفيد ونافع للقارئ حيث انه يتبين له لأول وهلة ماذا يحتوى الكتاب وماهى الغاية منه وكان المؤلف قد لخص كتابه للقارئ بوضع كلمات ليشوقه ويجعله يستمر فى القراءة. وهكذا نرى أن من سبق فخر الدين الرازى من المتكلمين قد اتبع هذا النهج لقد كان العلماء يبوبون كتبهم مبتدئين اولاً بنظرية المعرفة ثم بأنواع الأدلة والكائنات الطبيعية كما درجوا الى البحث عن وجود الله تعالى ثم النبوات. وكأنهم راءوا قبل كل شئ أنه من الضروري الايمان بالله تعالى ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم لان ذلك يجعل الانسان مدر كالمدى المعرفة ولأن الله تعالى قال: "فاعلم انه لا اله الا الله"، ومن ثم ليعرف بأن هناك كائنات حية كثيرة فى هذا الكون وأن رب العالمين قد اصطفى الانسان من بين هذه الموجودات بانزال الوحي اليه. والى جانب هذا لاشك انه كانت هناك مواضيع أخرى أو خاصة افردت لها الكتب والتأليف. اما اليوم فان كل مؤلف يتبع منهجاً خاصاً به بحيث يستطيع ابداء رأيه بشكل ينسجم مع مستوى استيعاب الناس مسلطاً الأضواء على بعض المشاكل التى تدور فى أذهان الآخرين.

إن المؤلف يشرح غايته ومنهجه فى مقدمة كتابه ويبين موقف كتابه البيئات العلمية. والشارح كذلك يبين غايته من خلال شرحه ووضع الكتاب الذى يشرحه بين الأوساط العلمية.



إن المحصل لفخر الدين الرازى كما يفهم من اسمه هو محصل أفكار وآراء الرازى أولاً ثم محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين ثانياً. ولهذا فانه جدير بأن يوضع بين الكتب التى عنى بها شارحوها وأعطوا لها عناية كبيرة ووجدوا فيها أشياء مهمة فأوضحوها وأفكارا جديدة فنقدوها. الحقيقة أن القارئ يجد فى المحصل آراء استطاع المتقدمون أن يسبقوا المؤلف فيها إلا أن المؤلف قد أتى بشئ جديد فى الإيضاح والشرح والبيان وقد لخص ما كتبه فى كتبه المختلفة مثل المباحث المشرقية ونهاية العقول والملخص وغيرها. فالقارئ يلاحظ الأفكار والعبارات المركزة فى المحصل، إذا قارن ما فيه بكتب المؤلفين الآخرين.

أن المحصل يحتوى على فلسفة المشائين بدءاً من ارسطو وحتى ابن سينا فى المنطق والفلسفة الطبيعية وما وراء الطبيعة وناقش واجب الوجود وامكانية وجود العالم كماورد عند الفارابى وابن سينا فى الفلسفة الوجودية لقد كان الكلام والفلسفة قبل الرازى مفترقين فى المنهج والمحتوى، ولكن الرازى جمع بين آراء ومناهج الفلاسفة والمتكلمين فى كتابه "المحصل" مثل أدلة إثبات وجود الله تعالى. لقد اتخذ المتكلمون من قبله من جملة ما اتخذوه من الطرق فى إثبات وجود الله تعالى طريق الحدوث. وأما الفلاسفة فكانوا يتبعون طريق الامكان. والرازى جمعها فى مؤلفه هذا. لقد رجح الرازى طريق الامكان على طريق الحدوث فى قوله: «علة الحاجة الى المؤثر، لما سبق، الامكان لا الحدوث»، (١). فانه رجح دليل الامكان على دليل الحدوث فى خلق الله للكون. وبهذا الصدد يقول:

(١) لأن الحدوث كيفية لوجود الحادث فيكون متأخراً عنه والوجود متأخر تأثير القادر فيه المتأخر عنه احتياج الممكن إليه، المتأخر عن علة احتياجه إليه، فلو كان العلة هي الحدوث لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب.

(ب) احتجوا (أى المتكلمون) بأن علة الحاجة لو كانت هي الامكان، لزم احتياج العدم الممكن إلى المؤثر، وهو محال لأن التأثير يستدعى حصول الاثر والعدم نقي محض فلا يكون أثراً.



(ج) جوابه: فإن قيل: إن علة العدم عدم العلة (٢).

إن فخر الدين الرازي في بند (١) يبين سبب ترجيحه علة حاجة الكون إلى وجود الله تعالى بأنه الامكان ويعطى سبب ترجيحه بأن احتياج الممكن إلى الواجب الوجود احتياج مباشر وملازم وموجود منذ بداية الأمر وقبل احداث الممكن.

ولذلك لا يمكن ان يخطر ببال الانسان المفكر درجات او مراحل في علية الحاجة لان الانسان يضل في الطريق الحق عند ما يندرج في وسائل الاحتياج المتعددة. والاحتياج متلاحم ومتلاصق وبتعبير آخر اذا كانت علة الحاجة هي الامكان. وأما إذا كان علة الحاجة هي الحدوث تتأخر علة الحاجة عن الحدوث. وهذا هو المعنى الدقيق في المسألة. وعلى ذلك تظهر علة الحاجة بعد أن يحدث الكون؛ يعنى بعد ما ان يخلق الله الكون ونراه باعيننا وحواسنا حينئذ نفهم او نستدل بما أن الكون قد حدث وصار بعد أن لم يكن موجودا. إن الله احداثه وكونه وخلقها. هنا علة الحاجة تأخرت عن الحدوث أو على الأقل بالنسبة إلى فهم الانسان. فأما في الامكان فإن الإنسان يفهم في بداية الحاجة قبل كون الحدوث أو قبل إيجاد وخلق الكون، فإنه محتاج إلى موجود وخالق قبل أن يكون أى شئ. وهنا يفهم من امكانيته، أنه محتاج إلى واجب الوجود لأن يكون موجودا. هنا علة الحاجة سابقة إلى اليجاد. وهذا يستند على التفكير المحض والبحث، ويعتبر آخر مسألة ميتافيزيقية.

وفي بند (ب) فان الرازي أتى بدليل المتكلمين المتقدمين في ترجيح علية الحدوث على الامكان، واستدلال المتقدمين من المتكلمين بأن الامكان لو كان هو علة الاحتياج وأن الامكان هو استواء طرفي الوجود والعدم لكن العدم الممكن يعنى لا العدم المستحيل، محتاج إلى مؤثر. فالمتفق عليه أن يفهم ان العدم نفي محض، ولا يحتاج إلى مؤثر، حتى لا يخطر ببال انسان ان ادعاء الحاجة إلى المؤثر محال لأن العدم غير محتاج لأنه إذا احتاج، معناه



أصبح موجودا واثرا لمؤثر لانه لما كان محتاجا إلى المؤثر والمؤثر يؤثر فيه ويصبح اثرا لان عليه الحاجة سابقة على الوجود في الامكان، وان كانت الحاجة ثابتة يلزم أن يكون العدم ثابتا وموجودا وهو محال. ولذلك اعتبر المتكلمون القدماء وبعض المحديثين منهم حاجة الكون الى واجب الوجود هي الحدوث لا الامكان.

وفي بند (ج) فان الرازي أعطى لهم الجواب، بأن الممكن في حالة الامكان بما أنه مستوى طرفي العدم والوجود. والممكن ليس هو موجودا ولا معدوما على حد تعبير الفلاسفة نظريا فانه غير موجود فعلا فلا يحتاج الى المؤثر ولا يخطر ببال المفكر احتياجه اليه لأنه عدم ولا حاجة الى تفكير وجوده ولا سبب له ولا علة. لانه مادام في حيز العدم فانه عدم سبب التفكير في حاجته الى المؤثر، هو عدمه يعني عدم علته وهو قاعدة عند المتكلمين والفلاسفة: علة العدم عدم العلة. فمعناه أن العلة في ان الشيء غير موجود ومعدوم هو عدم وجود علته يعني لا يوجد دليل لعلة وجوده. وهذا هو دليل على عدم وجوده وكذلك استدلال المتكلمين على أن العدم الممكن محتاج الى مؤثر غير وارد ولا مستند على تفكير منطقي. وهذا الجواب يظهر ويعتمد على استعمال المصطلحات الفلسفية والكلامية، وتحقيق أو تبيين معانيها كما هي مصطلح عليها بدقة ممكنة.

ومن جانبنا كان من الممكن أن يقوم بجواب ثان لذلك. في الحقيقة، الممكن الحقيقي هو مستوى طرفي العدم والوجود محتاج الى مؤثر، وطرفه العدمي أيضا محتاج الى المؤثر لان يكون موجودا ولا غبار فيه، والا كيف يمكن ان يكون موجودا، فان عدم الوجود سابق على الوجود في الممكن الموجود، واذا لم نعتبر الحاجة هنا يعني في الممكن حالة عدم وجوده كيف، يمكن أن يكون موجودا فيما بعد، ينبغي ألا يكون هناك أي مانع من أن العدم الممكن محتاج إلى المؤثر، وبطبيعة الحال الممكن محتاج إلى المؤثر حال عدمه لان يكون موجودا وحال وجوده لان يكون وجوده دائما ومستمرًا ولذلك يحتاج الممكن الموجود إلى المؤثر في الوجود والدوام.

في الجملة، ان الممكن في كلتا الحالتين الوجود والعدم محتاج إلى المؤثر نظريا في حالة العدم، لأننا نفكر أنه سيكون موجودا بمؤثر، وفي هذه الحالة هو



معدوم ومحتاج. والممكن محتاج إلى المؤثر وجوديا في حالة الوجود ليستمر وجوده ويقول فخر الدين الرازي في ترجيحه الامكان على الحدوث بناءً على تعليله ماهية الامكان. ويظهر من عبارات الرازي في ترجيحه هذه المرة أنه بالامكان يستطيع الانسان أن يثبت استمرارية ودوام الحاجة يقول بهذا الصدد: (١) "والممكن حال بقاءه، لا يستغنى عن المؤثر، لان علة الحاجة الامكان والامكان ضروري للزوم للماهية الممكنة، فهي إبدأ محتاجة. لا يقال أنه صار الوجود اولى به حال البقاء. لانا نقول هذه الاولوية المغنية عن المرجح، إن كانت حاصلة حالة الحدوث، وجب الاستغناء عن المؤثر، حال الحدوث وإن لم تكن حاصلة حال الحدوث، فهو امر حدث حال البقاء، ولولاه لما حصل الاستمرار. فالشئ حال استمراره مفتقر إلى المرجح،" (٢)

يشير الرازي في هذه العبارات الى ماهية الممكن، وهي أن الماهية ليست غنية عن المؤثر. إن ماهية الممكن كما بينا آنفاً، إذا اخرجت من العدم إلى الوجود، فصفة الامكان لا تنفصل عنه وتلازمه؛ فصفة الامكان بها انها لازمة وضرورية للماهية والماهية إذا اخرجت من العدم الى الوجود، لا تنقلب من الامكان الى الوجود وتبقى الماهية على صفة الامكان كما كانت عليه قبل اتصافها بالوجود. وفي هذه الحالة تحتاج الى الواجب الوجود. ونظرية الامكان عندما وضعت من قبل الفارابي وشرحها بعده ابن سينا وهما قصدا هذا المعنى وهو خلاف الحدوث. ان الحدوث اذا قبل بالمعنى الذي حدده المتكلمون بأنه خروج الشئ من العدم الى الوجود، وقبل وجوده لم يكن متصفاً بأية صفة من صفات النفي ولم يسم باسم من الاسماء سوى النفي المحض حيث ليس له اسم يقابله. وإذا وجد وحدث لم يكن له اى صلة بما كان قبل وجوده، لانه قبل وجوده لم يكن شيئاً مذكوراً حتى يستطيع الانسان ان يفكر بان له علاقة بما قبله وما بعده. واذا وجد لم يكن محتاجاً بدوره إلى المؤثر ليوصله ويحدثه مرة ثانية لأنه يلزمه تحصيل الحاصل.



وأما احتياج الممكن الوجود الى المؤثر حال وجوده لا يستلزم تحصيل الحاصل فالفرق هو أن الممكن لا يحتاج الى المؤثر في وجوده او لانتصاف الماهية بالوجود، بل لانتصاف الماهية بالامكان وهذا الامكان باق بعد وجوده، ولكن في الحدوث غير باق ما هو قبله ولذلك يمكن التفكير بعدم احتياجه الى المؤثر، لأن المؤثر قد اظهر اثره واتم عمله وانتهى، ولم يبق له علاقة مع عمله في نظرية الحدوث وحاجة الوجود الى الاستمرار في نظرية الحدوث ينبغي ان تبنى على نظرية اخرى او تستند على دليل آخر. ودليل الحدوث لا يعطى ذلك بصراحة ووضوح واما نظرية الامكان فأنها تتضمنه، وهذا هو سبب الترجيح عند الرازي.

(٢) "احتجوا (المتكلمون الذين يرجحون نظرية الحدوث) بأن المؤثر حال البقاء إما ان يكون له فيه تأثير او لا يكون. فان كان له فيه تأثير، فذلك الاثرا ما ان يكون الوجود الذي كان حاصلًا وهو محال. لان تحصيل الحاصل محال. وإما أن يكون أمرًا جديدًا، كان يكون المؤثر مؤثرًا في الجديد لاني الباقي: وان لم يكن له فيه تأثير أصلاً، استحال ان يكون مؤثرًا،"

ويقول هنا اصحاب نظرية الحدوث ان الشيء المحدث متى ما احدث وخلق فإنه يصبح بغنى عن المؤثر وغير محتاج اليه مرة ثانية، إذ لم يبق له حاجة به لان الشيء المحدث عند ما حدث وتم انقطعت علاقته مع مؤثره وان فرض علاقته به لا يعطى اى معنى لانه ماذا يعمل المؤثر في المرة الثانية هل يعطى وجودًا لموجود وهذا لا يمكن بالطبع لان الموجود غير محتاج الى الوجود والا يكون ايجاد الموجود وهو محال وبتعبيرهم هو تحصيل الحاصل. واذا اعطى المؤثر وأوجد شيئًا جديدًا. وهو شئ جديد ومحدث آخر ليس هو الشيء المحدث الاول السابق. وبما ان المؤثر لا يعمل شيئًا في المحدث لاني ايجاده بعد ان وجد ولا في ابقائه لان الابقاء تزويد الشيء بالموجود مرة ثانية ولا حاجة اليه لان الموجود بما انه موجود لا يحتاج الى الموجود ولا يبقى المؤثر مؤثرًا.

(٣) "والجواب: لانعنى بالتاثير تحصيل امر جديد بل بقاء الاثر لبقاء المؤثر (٤)،"



جواب الرازی هنالیس مقنعا. فهو وان لم يكن تحصيل امر جديد، فانه استمرار وتزويد الموجود بالموجود لكي يبقى الموجود دائماً الوجود. وصحة هذه الدعوى تقوم على اثبات وجود العلاقة المستمرة بين المؤثر والاثرو دوام حاجة الموجود الى الموجود حال وجوده

وهنا يرى انه من الأخرى ان توضع هنا اقوال الشراح نصب العين حتى يمكن للقارئ الكريم المقارنة في ايضاح وشرح وفهم عبارات الرازی حيث نتمكن من خلال ذلك تقديم وتقريب المعنى الى الأذهان

يقول نصير الدين الطوسي: في شرح النصوص في ب ج: "اقول: الحدوث هو كون الوجود مسبوقاً بالعدم فهو للوجود الموصوف به. والصفة متأخرة بالطبع عن موصوفها. والوجود الموصوف به متأخر عن تأثير موجوده بالذات تاخير المعلول عن العلة. وتأثير الموجود متأخراً عن احتياج الاثر اليه في الوجود تاخيراً بالطبع.

واحتياج الاثر متأخر عن علته بالذات وجميعها اربع تاخرات. اثنان بالطبع واثنان بالذات وذلك يقتضى امتناع كون الحدوث علة للاحتياج.

وقد قالوا في معارضة الامكان صفة للممكن فهو متأخر عنه. والممكن متأخر عن تأثير المؤثر فيه. والتأثير متأخر عن الاحتياج المتأخر عن علته وهي فاسدة. لان الممكن الموصوف بالامكان ليس متأخر عن تأثير المؤثر. انما يتأخر عنه وجوده او عدمه المتأخران عن ذاته اللذين بسببهما احتياج الى مؤثر ثم الى علة الاحتياج.

والقائلون بكون الامكان علة الحاجة هم الفلاسفة والمتأخرون من المتكلمين، والقائلون بكون الحدوث علة لها هم الاقدمون منهم.

وقولهم: لو كان الامكان علة الحاجة لزم احتياج العدم الى المؤثر وهو محال ليس بشئ لأن عدم المعلول ليس نفيّاً صرفاً ولا مانع من أن يكون معلولاً لعدم العلة كما امر القول فيه. وقد تبين ان ذلك غير مشتمل على فساد. (٥) وفي



شرح النصوص : ٣٤٢،١ :

”أقول: القول بأنَّ الممكن حال بقائه محتاج الى المؤثر هو قول الحكماء والمتأخرين من المتكلمين. وبعض منهم يفرقون بين الموجد وبين المبتقى: والاعتراض بأنَّ المؤثر حال البقاء إما أن يكون له في الاثر تأثير أملا، يشتمل أعلى غلط. فإنَّ المؤثر في البقاء لا يكون له أثر البقاء حال العدم. وتحصيل الحاصل إنما لزم منه. والحق أن المؤثر يفيد البقاء بعد الاءحداث.

وقوله وان كان أمرا جديدا كان المؤثر مؤثرا في الجديد لافي الباقي. جوابه: نعم تأثيره بعد الاءحداث في أمر جديد هو البقاء فانه غير الاءحداث فهو مؤثر في أمر جديد صار به باقيا، لافي الذي كان باقيا.

وقوله في الجواب. لانغني بالتأثير تحصيل أمر جديد بل بقاء الأثر لبقاء المؤثر، ليس بشئ لأن البقاء المستفاد من المؤثر امر جديد لولاه لكان الاثر مما لا يبقى” (٦)

لاريد أن اعلق على عبارات الطوسي لأنها واضحة إلا الجملة الاخيرة مع استصغاره عبارة الرازي في الجواب ولم يزد عليها شيئا وانما اعاد نفس المعنى بعبارات اخرى.

وأما ابن ابي الحديد فقد علق على قول الرازي قائلاً: ”فصل: ثم تكلم في أن الممكن الباقي هل يستغني حال بقائه عن المؤثر أم لا وهي مسألة خلاف بين الفلاسفة وكبير من المتكلمين. فاحتج لمذهب الفلاسفة بأن الحاجة إلى المؤثر الامكان. والامكان ضروري للزوم لماهية الممكن فيكون محتاجا أبداً ثم سأل نفسه فقال إنه حال البقاء صار اولى بالوجود واجاب بأن هذه الأولوية المغنية عن المرجح إن كانت حاصلة حال الحدوث وجب الاستغناء عن المؤثر حال الحدوث وإن لم تكن حاصلة حال الحدوث فهي أمر حصل (و) حدث حال البقاء ولولاه لما حصل الاستمرار. فالممكن حال استمراره مفتقر الى المرجح (٧).

(٦) ” ٥٥٠٥٤ . تلخيص الحصل ١٤١

(٧) تعليقات ابن ابي الحديد، ٤٥٥ب، مكتبة جامعة استانبول تحت ٣٢٩٧.



وفي شرح نص الرازي (١، ٢، ٣) يقول ابن ابي الحديد:

”أقول: إن هذا خروج عن محل النزاع لأن الفلاسفة ومن وافقهم من المتكلمين على هذه المسئلة يزعمون أن الممكن الباقي محتاج حال بقاءه إلى مؤثر خارج عن هذه الاولوية سواء صح القول بها أو فسد. ولوجاز عند الفلاسفة أن يكون وجود العالم حال استمراره تسليم هذه الاولوية من علة خارجة عنه بالكلية واجبة الوجود يقتضى دوامه واستمراره. وفي هذا وقع النزاع وهو محل البحث والنظر وكلام صاحب الكتاب تصريح بالرجوع عن المذهب الذى يروم ان ينتصر له. حكي حجة لمن زعم انه لا يكون المؤثر مؤثرا الا في امر حادث. ومحصولها ان المؤثر حال بقاء الاثر اما ان يكون له تأثير او لا يكون. فان كان له فيه تأثير فذلك التأثير اما الوجود الذى كان حاصلًا وهو محال لان تحصيل الحاصل محال، واما امر جديد فيكون المؤثر مؤثرا في (\*) امر متجدد لافى الباقي، وان لم يكن له فيه تأثير اصلا استحال ان يكون له فيه اثر. واجاب فقال (الرازي) ”انا لانعنى بالتأثير تحصيل امر جديد بل بقاء الاثر لبقاء المؤثر“.

”أقول: إن حجة الخصم قد أتت على هذا الجواب. لأن بقاء الاثر الذى زعم (٤٥٦-١) أنه معلول المؤثر هل هو الحاصل أم غيره. إن كان الاول فتحصيل الحاصل محال.

وإن كان غيره فهو شئ متجدد حصل بالمؤثر وذلك قول بأن المؤثر لم يؤثر الا في أمر متجدد وهو مطلوب الخصم. وليس معك قسم ثالث. فإن قلت المؤثر أثر في استمرار (و) دوام الباقي قيل لك هذا الاستمرار هو نفس الشئ الحاصل بعينه أم زائد على نفسه أما كيفية او نسبة أو مها شئت فقل: الأول قول بتحصيل الحاصل، والثاني رجوع إلى مذهب صاحب الحجة وقد استقصيت البحث في هذا الموضوع في التعليق على كتاب الاربعين” (٨)

إن صاحب المفصل في شرح المحصل على بن عمر الكاتب القزويني أوضح

(\*) في المخطوطة: من

(٨) نفس المرجع، ٤٥٥ ب—٤٥٦—١.



وشرح نصوص المحصل (ا، ب، ج) بعباراته الآتية: "علة الحاجة إلى المؤثر الإمكان لا الحدوث إلى آخره: أقول اختلف الناس في أن علة الحاجة إلى المؤثر الإمكان أو الحدوث فذهب الحكماء وبعض المتكلمين إلى أنها الإمكان، والحدوث غير معتبر أصلا. وذهب بعضهم إلى أنها الحدوث وذهب الباقيون إلى أن علة الحاجة الإمكان والحدوث.

إذا عرفت هذا، فنقول الدليل على أن الحدوث غير معتبر أصلا هو أن الحدوث عبارة عن كون الشيء مسبوقا بالعدم، فيكون صفة وكيفية لذلك الشيء الحادث فيكون متأخرا عنه لوجوب تأخر الصفة عن الموصوف ووجود الشيء الحادث متأخر عن تأثير الفاعل فيه، وهو أعني تأثير الفاعل فيه متأخر عن احتياجه إلى الفاعل لأنه لولا احتياجه لما وقع بالفاعل لأنه حينئذ يكون إما واجبا أو ممتنعا. واحتياجه إلى الفاعل متأخر عن علة احتياجه إلى الفاعل فإذا حدث متأخر عن علة الحاجة فلو كان هو علة أو جزءا منها، لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب وأنه محال.

وإذا ثبت أن الحدوث غير معتبر أصلا والخوج إلى المؤثر إما الإمكان أو الحدوث لأن عند انتفاهما كان الشيء واجبا قديما. ومثله لا يحتاج إلى سبب فتعين كون الإمكان هو العلة للحاجة إلى العلة هكذا قرره في الكتب.

وفيه نظر لأننا لانسلم تأخر كل صفة عن الموصوف. فاعن الإمكان صفة وهي سابقة على موصوفه سلمناه لكن لم قلتم بأنه يلزم من عدم كون الحدوث معتبرا أن يكون الخوج إلى السبب هو الإمكان وإنما يلزم ذلك أن لو انحصرت علة الحاجة إلى المؤثر في الإمكان أو الحدوث أو فيهما وهو ممنوع. وما ذكرتموه لبيان هذه المقدمة يقتضى أن كل محتاج إلى المؤثر فهو ممكن أو حادث لكن لا يلزم من ذلك أن تكون علة للحاجة هذه الأمور الثلاثة.

والصواب أن يقول الحدوث لما كان عبارة عن كون الشيء مسبوقا بالعدم لزم بالضرورة تأخره عن ذلك الشيء للعلم الضروري بامتناع عروض العارض للشيء الأبعد وجوده وأما أن الحدوث إذا كان غير معتبر لزم أن يكون علة



الحاجة الامكان لاتفاق الكل على أن علة الحاجة منحصرة في الامكان او الحدوث او فيهما.

(٥٧-١) قال المتكلمون هذا الدليل في حيز التعارض لأننا نقول المحوج إلى المؤثر إما الامكان أو الحدوث لما بينتم. والإمكان ليس علة لانه صفة للممكن فتكون متأخرة عنه وهو متأخر عن تأثير الفاعل فيه المتأخر عن احتياجه إلى المؤثر المتأخر عن علة الاحتياج. فلو كان الإمكان علة أوجزاً منها لزم تأخر الشيء عن نفسه مراتب وأنه محال.

أجاب عنه الحكماء باننا لانسلم تأخر كل صفة عن موصوفها. فان الامكان صفة للممكن وهي عندنا متقدمة والالكان الممكن قبل وجوده إما واجبا أو ممتنعا. ولو كان كذلك، لزم انقلاب الشيء من الوجوب او الامتناع الى الامكان وأنه محال ياباه العقل الصريح والطبع المستقيم. على أننا نقول الحدوث فهو مركب من الوجود والعدم السابق والجزء متقدم على الكل أو يوجد معه فالوجود متقدم على مفهوم الحدوث أو يوجد معه فلو كان الحدوث علة أوجزاً منها لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب وأنه محال ومثل هذا لا يتمشى في الامكان".

"قال: احتجوا بأن علة الحاجة لو كانت هي الامكان لزم احتياج العدم الممكن الى المؤثر الى آخره..."

"أقول: لو كان الامكان محوجا في جانب الوجود إلى السبب لكان محوجا في جانب العدم اليه. والثاني باطل فالمقدم مثله.

بيان الشرطية وانتفاها التالي قدم مركل منها على أقصى ما يمكن أن يذكر وقول الإمام في الجواب إن علة العدم عدم العلة منع للمقدمة القائلة بأن العدم نفي محض فلا يكون أثرا.

فقال: العدم لا يكون أثرا لامر وجودي. إما لأمر عدي فلا. فان عدم (عدم مكرر) المشروط معلل بعدم الشرط وعدم المسبب بعدم السبب:

وقوله: وفيه ما فيه: إشارة إلى ما يقال من أن العلية و المعلولية من الصفات الوجودية فلا يوصف بها العدم وأنت قد عرفت ما فيه فلا نعيده مرة أخرى.



”قال الممكن حال بقاءه لا يستغنى عن المؤثر الى آخره: ”أقول: الدليل على أن الممكن حال البقاء مفتقر إلى المؤثر هو ان علة الحاجة إلى المؤثر الامكان لما مر والامكان من لوازم ماهية الممكن، وإلا لجاز أن يصير الموصوف بالامكان في الجملة واجبا لذاته أو ممتنعاً بذاته وأنه محال. وإذا كان كذلك لزم بالضرورة تحقق علة الحاجة إلى المؤثر حال البقاء فتلزم الحاجة إليه في تلك الحالة عملاً بالعلة.

قال: لا يقال انه حال البقاء صار أولاً بالوجود إلى آخره: ”أقول: توجيه هذا الكلام أن يقال: لم قلت بأن الامكان إذا كان من لوازم ماهية الممكن لزم احتياج الثاني إلى المؤثر وانما يلزم ذلك أن لو لم يكن الثاني حال البقاء أولى بالوجود وهو ممنوع. فان عندنا الممكن حال (٥٧-ب) البقاء أولى بالوجود؛ وتلك الأولوية مانعة من احتياجه إلى المؤثر والحاصل أنهم يمتنعون كون الامكان علة تامة للحاجة إلى المؤثر.

”قال: لأننا نقول هذه الأولوية المستغنية عن المرجح إن كانت حاصلة حال الحدوث وجب الاستغناء عن المؤثر حال الحدوث إلى آخره: ”أقول: هذا الجواب في الظاهر كما لكلام على المستند لكن نوجهه ونقول: تلك الأولوية إما أن تكون مانعة من الحاجة الى المؤثر أو لم تكن، أو انها كان يلزم احتياج الباقي إلى المؤثر حال البقاء أما إذا لم تكن مانعة فلما ذكرنا من الدليل السالم عن مانعية تلك الأولوية أما إذا كانت مانعة فلأن تلك الأولوية المانعة عن الحاجة إلى المؤثر إما أن تكون حاصلة حال الحدوث أو لم تكن: فالأول باطل، والإلزام استغناء الممكن عن المؤثر حال الحدوث عملاً بالمانع، فتعين الثاني وإذالم تكن حاصلة حال الحدوث فهي أمر حصل حال البقاء ولولاه لما حصل الاستغناء الموجب لاستمرار الباقي فالباقي حال بقاءه في استمراره محتاج الى المؤثر والعلة فوجب استمراره وبقاؤه ولا معنى لاحتياج الباقي إلى المؤثر لإلا ذلك.

”قال: احتجوا بأن المؤثر حال بقاء الاثر إما أن يكون له فيه تأثير أم لا، الى آخره:

”أقول: تقرير هذا السؤال أن يقال لو افتقر الباقي حال بقاءه إلى المؤثر فالمؤثر اما ان يكون له فيه تأثير أولاً يكون وكلاهما مجالان. أما الاول فلان



التأثير يستدعى حصول أثر فالأثر الحاصل منه إما أن يكون هو الوجود الذي كان حاصلًا قبل ذلك واما أن يكون أمرًا جديدًا.

الأول محال لامتناع تحصيل الحاصل. والثاني أيضا محال لأنه حينئذ يكون تأثير المؤثر في أمر جديد لاني. الباقي وقد فرضنا انه أثر في الباقي هذا خلف وأما الثاني وهو أن لا يكون فيه تأثير فهو أيضا باطل لانه حينئذ لا يكون هناك أثر لامتناع حصول الاثر بدون التأثير واذالم يحصل فيه منه أثر كان مستغنيا عن المؤثر وقد فرضنا افتقاره هذا خلف.

”قال: والجواب لانعني بالتأثير تحصيل امر جديد بل بقاء الاثر بقاء المؤثر: ”اقول: توجيه هذا الجواب ان يقال لانسلم انحصار الاثر فيما ذكرتم، فانه لا يلزم من عدم كون الاثر الوجود الذي كان حاصلًا ان يكون امرًا جديدًا لجواز ان يكون بقاء الموجود الحاصل. فان المعنى باحتياج الباقي الى المؤثر هو ان يبقى الاثر بقاء المؤثر لانه حصل هناك أمر جديد.

ولقائل أن يعود ويقول: بقاء الاثر اما أن يكون أمرًا حاصلًا أولم يكن. والأول يوجب تحصيل الحاصل والثاني يقتضى أن يكون التأثير في أمر جديد لاني الباقي والأولى في الجواب ان (٥٨-١) يختار أن التأثير في أمر جديد وهو بقاء الاثر واستمراره في الزمان الثاني ولا معنى لتأثير المؤثر في الباقي سوى ذلك” (٩)

نشير هنا كما أشرنا سابقا إلى مدى الدور الذي لعبه المحصل في تطوير علم الكلام لمن جاء بعده من المفكرين المتكلمين. والمثال الذي أخذناه هنا من المحصل هو البحث عن علة الحاجة إلى المؤثر هل هي الامكان أو الحدوث أوهما معاً كما أضافه الكاتب القزويني في شرحه نقلاً من كتب الرازي (١٠) وكل من ابن ابى الحديد ونصير الدين الطوسي والقزويني وجد شيئاً أورأى حاجة الى الايضاح في افادة الرازي ورأى أن يضيف ذلك مع الرغم باطلاع كل من تاخر منهم لمن سبق.

(٩) المفصل في شرح المحصل لعلى بن عمر الكاتب القزويني (٥٦-ب-٥٨-١ مكتبة راغب باشا الرقم ٠٧٩١.

(١٠) الاربعين للرازي، ص ٧، حيدرآباد ١٣٥٣، المطالب العالية ١/١٢-١، فخر الدين الرازي وآرائه الكلامية والفلسفية، محمد صالح الزركان ١٨٧.



وفي الحقيقة وان كنا نرى ان شروحيهم وبياناتهم تتفق احيانا في المعنى ولا يتركون البحث الا بمزيد من التوضيحات. وبالرغم من أن بحوثهم في علم الكلام هي محل نقاش وجدال بين الفلاسفة والمتكلمين القدماء. فإنني أحب ان اتطرق الى تاريخ البحث بكلمات موجزة. فاننا لم اصادف حتى الآن اى مفكر او فيلسوف او متكلم طرق باب هذا البحث بهذا الاسهاب ووضع المسئلة في هذا الاسلوب: الامكان والحدوث جنباً الى جنب ومميزات كل منها الا فخر الدين الرازى وربما كان هو السبب لخوض الباحثين المفكرين من الفلاسفة والمتكلمين في اتخاذ الموضوع للدراسة واعطائه اهمية كبيرة لاننا اذا قارنا هذه الشروح الثلاثة للمحصل نرى أن كل واحد منها يطيل الايضاح في مكان ويقصر في اخر، وغيره يعمل بالعكس يقصر فيما لا يطول فيه غيره ويطول فيما يقصر فيه غيره او احياناً يترك ما يطول فيه غيره دون قول أو ايضاح او شرح. وبما أن مسالة الحاجة إلى المؤثر كانت لها أهمية كبيرة، فقد أسهب فيها الشراح كلهم إن القارئ الكريم يرى الفرق بين كل من هذه الشروح ويستطيع أن يقارن بينها ولا أريد أن أتعرض لها بأى تعليق إلا أنى أود أن اخص البحث حسب فهمى وادراكى.

فالتكلمون قبل الرازى كانوا يتخذون حدوث الجواهر والاعراض كسبب أو دليل لاثبات وجود الله تعالى وما كانوا يتطرقون إلى دليل الامكان بالايجاب ولا بالسلب. وسنعطى أمثلة لذلك من المفكرين والمتكلمين الذين سبقوا فخر الدين الرازى.

أصول الدين للإمام أبى منصور عبد القاهر بغدادى المتوفى ٤٢٩

الأعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة للإمام الحافظ أبى بكر البيهقى المتوفى ٤٥٨.

الشامل فى أصول الدين لأمام الحرمين الجوينى المتوفى ٤٧٨ والأرشاد الى قواطع الأدلة فى أصول الأعتقاد له أيضاً.

أصول الدين أبويسر محمد البزدوى المتوفى ٤٩٣، الأقتصاد فى الأعتقاد



لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥

تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي المتوفى ٥٠٨،

نهاية الأقدام في علم الكلام للإمام عبد الكريم الشهرستاني المتوفى ٥٤٨،

البداية في أصول الدين لنور الدين أبي بكر الصابوني المتوفى ٥٨٠،

قلنا فيه كلام سيأتي ÷

فان مسألة الامكان والوجود لم تكن معروفة في الفلسفة قبل الفارابي وانه قد اخترع هذين الاصطلاحين وشرحهما ابو علي ابن سينا بعده ثم من جاء بعدهما من الفلاسفة أمثال أبي البركات البغدادي أستعملهما في ايضاح الأتصال أو الرابطة بين الله تعالى والكون على معنى بين الواجب الوجود والممكن الوجود. إن أول فيلسوف في الاسلام أبو اسحاق يعقوب الكندي لم يستعمل دليل الامكان في إثبات وجود الله تعالى، لأنه قد سبق الفارابي. و كان هناك طريقان في إثبات وجود الله تعالى طريق الحدوث وهو يستند على حدوث أو وجود الجواهر أو الاعراض. وهو طريق المتكلمين الأقدمين من الرازي وطريق آخر هو طريق الامكان ويبدأ هذا الطريق من الفارابي يبتنى على إمكان ماهية الكون وهو ما سوى الله تعالى. فإن الله تعالى واجب الوجود وما سواه ممكن الوجود. وهاتان الطريقان كانتا منفصلتين واحدة عن الاخرى و موزعتين بين المتكلمين والفلاسفة الى ظهور فخر الدين الرازي الذي جمع بينهما وفصلها وبوبهما في تأليفه. ولكن نرى صاحب نهاية الاقدام عبد الكريم الشهرستاني أول من استعمل من المتكلمين امكان الوجود في إيضاح وشرح الاتصال أو العلاقة بين الله تعالى والمكونات إلا أنه وإن كان قد ذكر الفارابي وابن سينا وأرسطو أثناء كلامه في ذلك فهو لم يفرق أولم يميز بين الإمكان والحدوث ولادليل الامكان والحدوث، ولم يناقشها بصورة واضحة حتى أنه لم يضعهما في صياغتهما الاصطلاحية.

وأودّ هنا ان أنتقل إلى ما قاله في نهاية الاقدام بصدد اثبات وجود الله وخلق الكون:

”مثل أبي نصر الفارابي وأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا وغيرهما من



فلاسفة الاسلام، إن للعالم صاعاً مبدعاً وهو واجب الوجود بذاته والعالم ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بالواجب بذاته غير محدث حدوثاً يسبقه عدم بل معنى حدوثه وجوبه به وصدوره عنه واحتياجه إليه" (١١)

"فنقول للمتكلمين طريقان في المسئلة أحدهما اثبات حدث العالم والثاني لإبطال القول بالقدم. فقد سلك عا متهم طريق الإثبات باثبات الأعراض أولاً وإثبات حدثها ثانياً وبيان استحالة خلق الجواهر عنها ثالثاً وبيان استحالة حوادث لأول لهارابعاً" (١٢).

كما نرى الشهرستاني يستعمل طريق الامكان من دون أن يشير الى أنها طريق المتكلمين أو الفلاسفة وإنما خلط بين المصطلحات الفلسفية والمعاني الكلامية أو بتعبير آخر استخدم المصطلحات الفلسفية في بيان الأدلة الكلامية.

"فوجه تركيب البرهان منه أن نقول كل متغير أو متكثر فهو ممكن الوجود باعتبار ذاته وكل ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده بإيجاد غيره، فكل متغير أو متكثر فوجوده بإيجاد غيره" (١٣).

ويقول في مكان آخر في تعريف الممكن ويستعمل أحيانا الجائز مكان الممكن: "والممكن معناه انه جائز الوجود وجائز العدم فيستوى طرفاه أعني الوجود والعدم باعتبار ذاته فان اوجد فانما يوجد باعتبار موجدته ولولا موجدته لما استحق الالعدم فهو اذن مستحق الوجود والعدم بالاعتبارين المذكورين (١٤).

"ثم جواز الوجود سابق على الوجود بالذات فنقول انما وجوبه لانه كان جائز الوجود ولا نقول: انما كان جائز الوجود لانه وجد. فجواز وجوده ذاتي له والوجود عرضي والذاتي سابق على العرضي سبقاً ذاتياً. ثم بينا ان الجائز مستحق العدم باعتبار ذاته لولا موجدته، فكان مسبوقاً بوجوده ومسبوقاً بعدم ذاته لولا موجدته لان استحقاق وجوده عرضي مأخوذ من الغير واستحقاق



عدمه ذاتى مأخوذ من ذاته فهو اذن مسبوق بوجود واجب ومسبوق بعدم جاز  
فتحقق له اول" (١٥).

"إن الممكن معناه أنه جاز وجوده و جاز عدمه لاجاز وجوبه و جاز  
امتناعه. وإنما استفاد من المرجح وجوده لا وجوبه. نعم لما وجد، عرض له الوجوب  
عند ملاحظة السبب لأن السبب أفاده الوجوب حتى يقال وجد بايجاده ثم  
عرض له الوجوب بل أفاده الوجود فصح ان يقال وجد بايجاده و عرض له  
الوجوب فانسبب اليه وجوده إذ كان ممكن الوجود لاممكن الوجوب." (١٦)

"إن الامكان من حيث هو إمكان ليس يستدعى مادة وسبقه على الموجود  
الحادث ليس إلا سبقا فى الذهن سمتموه سبقا ذاتيا...

"ونقول: إن كل حادث حدودا زمنيا أو حدودا ذاتيا على أصلكم (الفلاسفة)  
فإنه يسبقه إمكان الوجود فان الموجود المحادث قد تردد بين طرفى الوجود  
والعدم وهذا التردد والسبق والإمكان كله يرجع إلى تقدير فى الذهن والإثبات  
فى ذاته على صفة واحدة من الوجود لكن الوجود باعتبار ذاته انقسم الى ما  
يكون وجوده لوجوده هو له لذاته أى هو غير مستفاد له من (٣٥) غيره. فيقال  
الوجود أولى به والى ما يكون وجوده لوجود هو له من غيره، فيقال الوجود  
ليس أولى به ولا أول، وهذا الوجود لم يتحقق إلا أن يكون له أول مسبوق بوجود  
لأول له، ويكون له فى ذاته امكان الوجود يعبر عنه بأنه مسبوق بامكان الوجود  
لأنه وجود يسبقه امكان الوجود بل الوجود فى ذاته، وجود الممكن فقد وجد  
ههنا سبقان: أحدهما سبق وجود الموجود والثانى سبق إمكان الوجود" (١٧)

أعتقد أننا على الحق عند ما نقول إن فخر الدين الرازى هو الذى التقى  
عنده الفلاسفة والمتكلمون وصاروا جنبا إلى جنب فى اثبات وتثبيت المبادئ الكلامية  
والفلسفية فى خدمة الإسلام والحضارة الإسلامية

فى المحصل وضع فخر الدين الرازى بحثين فى النقاش الأول هو ترجيحه

(١٥) نفس المصدر ٤٠.

(١٦) نفس المصدر ٢١.

(١٧) نفس المصدر، ٣٤—٣٥.



الامكان على الحدوث. وظهر من النقاش أو ابداء الآراء بين الشراح على ترجيح عاية الامكان على الحدوث بأن الحدوث تأخر عن العلة بمراتب أربع ولذا فان الامكان لا يتأخر إلا بمرتبة واحدة ليس حينئذ نظرية الحدوث أولى عند المعكلمين، لأن الحدوث اذا كان متأخرا بأربع مراتب معناه يجعل الشقة بين القديم والحادث أوسع بأربع مرات ولا يفكر الانسان بقدم الكون إلا إذا قطع تلك المسافة البعيدة واذا كان الامكان بمرتبة واحدة معناه أنه يلتبس على الإنسان هل الكون أزلى وقديم أو حادث ومخلوق منفصل بزمان أم لا. ومع كل ذلك فإن الامكان يشعر أن الكون محتاج إلى واجب الوجود لأن يكون موجوداً حتى قبل وجوده والاحتياج سابق في الامكان على الوجود سبقا ذاتيا كما أفاده الشهرستاني في عباراته السابقة غاية وذهنا آنفا كما في حياتنا اليومية. نفكر بالاحتياج الى المنضدة ثم نعملها. هنا العلة الغائية موجودة قبل العلة المادية ذهنا ومتاخرة عنها تحققا يعنى تحقيق العلة الغائية متأخر عن عمل المنضدة في الحدوث. ولذلك تبدو أن علة الاحتياج متأخرة عن الحدوث لأن الشيء بعدما يحدث، نفهم أنه سبقه عدم وكان قبل حدوثه محتاجا الى المؤثر. واما في الامكان قبل أن يخرج إلى الوجود فنفهم أنه محتاج إلى مؤثر سابقا ولاحقا لأنه ممكن يستوى فيه طرفا الوجود والعدم.

فان الفارابي وابن سينا لم يقبلا سبقية الامكان على الممكن الموجود في المبدعات وقالانه مع الممكن الموجود وعلى هذا علة الحاجة غير سابقة في الامكان في الابداع. (\*)

ولهذا السبب فإن الرازي رجح نظرية الامكان على الحدوث والنقطة الثانية هي تأمين ومحافظة دوام الكائنات من ناحية، ومن ناحية اخرى إثبات عدم استقلالية الكائنات وانقطاعها عن واجب الوجود ودوام احتياجها إليه ليس في وجودها فقط بل في استمرار وجودها كذلك، وهو من دون أن يحتاج إلى أدلة منفصلة اخرى. فان نظرية الامكان متضمنة إياه لأن ماهية الامكان هي متساوية الطرفين الوجود والعدم فإذا رجح طرف الوجود وأصبح الامكان موجوداً فان

(\*) لقد شرح هذا في الحاق عند الفارابي وابن سينا، لصاحب المقال المطبوع في أنقره باللغة التركية



الوجود لا يطرد امكانيته ولا يخرج عن الامكان وامكانيته باقية بما أن الامكان موجود في الممكن الوجود وهو محتاج الى واجب الوجود دوماً واستمراراً مثل الكهرباء للتعديل. والتعديل (المصباح) محتاج الى الكهرباء لأضائته في أول وجوده ودوامه. وأما هذا فإنه غير موجود أو مشعور به في الحدوث. فان الحدوث مثل النواة اذا ألقيت في الارض وانفلقت وظهر النبات لا تبقى النواة موجودة لأنه ما كان بالقوة أصبح بالفعل ولم يعد يسمى بالقوة. ولذلك هنا يمكن الفرق بين ما هو بالقوة وبين ما هو بالامكان. والامكان أصبح ممكناً وامكانه معه ولا يفارقه وعلى هذا فإن علة الحاجة إلى المؤثر إذا كان هو الامكان قد تحصل على الشئين بشئ واحد.

وإننا نرى من المتكلمين المعاصرين من رجح نظرية الحدوث على نظرية الأمكان وفي ذلك يقول الشيخ العلامة شيخ الاسلام في الدولة العثمانية (١٩١٩-١٩٢٠) مصطفى صبري (١٨٦٠-١٩٥٤) في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين وعباده المرسلين:

”ثم إن كانت الشبهة تخالطك في مسألة المحوج هل هو امكان المحتاج أو حدوثه فلننظر لما ذايحتاج المحتاج الى العلة.

فالممكن يشمل الموجود والمعدوم وهو مادام معدوما لا يحتاج إلى العلة وإنما حاجته اليه ليكون موجوداً وليدوم له الوجود مدة دوامه فنشأ الحاجة إذن اتصاف الممكن بالوجود ابتداءً وبقا، إلا أن الموجود القديم لما لم يحتاج الى علة كما حققناه تعين الوجود الحادث للحاجة فاذا اختصرته قلت الحدوث أي الحدوث المقابل للقدم لا المقابل للبقا لأن وجود الحادث حال بقاءه وجود حادث كابتدائه فلا يصح تمثيل الحادث المحتاج الى العلة بالبنا المستغنى بعد انشائه عن الباني فالمحوج هو حدوث الممكن لإمكانه بالرغم من أن مذهب الفلاسفة هو الثاني وبالرغم من أن بعض المتكلمين المحققين متفقون معهم في ذلك (\*).

(\*) بعد ان كتبت هذا، رايت ”مراقبة الطارم“ لعالم الهند الكبير محمد أنور شاه، الكشميري رحمه الله يقول فيه ص ٣٧ ”والمحوج الى العلة ليس هو الامكان كالذي يكون في ممكن بقي في العدم ولا حدوث في أول آن، بل وجود يكون من الغير. فالعلة هي الموجودية الحادثة وكان المراد بالحدوث هو الوجود في مقابل العدم“ فسرني ان اتفقنا في الرأي (كلام الشيخ مصطفى صبري) موقف العقل ج ٣ ص ٣٢٧



ولعل سبب خطأ الفلاسفة قولهم بقدم العالم مع امكانه واستناده إلى الله وسبب خطأ أولئك البعض من المتكلمين قولهم بإمكان صفات الله مع قدمها وصدورها عن الله إيجاباً والكل بعيد عن الحقيقة كما عرفت (١٨).

ولأريد ان أطيل في الموضوع أكثر من اللازم واكتفى بهذا مع الإشارة إلى أن القارئ يمكن له أن يرجع إلى ما قيل في الحاجة إلى المؤثر هل الامكان أو الحدوث والذي نقلناه آنفاً من المحصل وشروحه ويستطيع الانسان أن يقارن ويجد الجواب من خلال اختلا فهم في المسألة.

إن منشأ أو منطلق الفلسفة الوجودية المعاصرة هو التفريق والتمييز بين الماهية والوجود أو بين ماهية الشيء ووجوده. الشيء الموجود له ماهية ووجود، وماهيته غير وجوده. وهذا الفرق والتمييز أو هذا المفهوم قد اكتشف من قبل الفارابي وليس له سابق في وضع هذا المفهوم والمعنى. وعند ما يقرأ طالب الفلسفة فلسفة الوجود الحديثة يرى أنها تدور على الماهية والوجود وإى واحد منهما سابق على الآخر ولكل فيلسوف له اتجاه خاص لاتخاذ واحد منهما مبدأه \* مثل جان بول ستر (J. P. Sartre) الذي يقدم الوجود على الماهية.

وأما الفارابي و ابن سينا لا يقدمان أى واحد من الماهية أو الوجود على الآخر. وهذا مخالف للمذهبين في التفريق بينهما لأنه إذا كان للماهية تقدم على الوجود معناه أن الماهية لها ثبوت أو وجود بنوع ما من الوجود حتى يثبت لها السبقية والتقدمية على الوجود وحينئذ لا تحتاج الماهية إلى الوجود مرة ثانية لأن الموجود لا يحتاج إلى الوجود لأن يكون موجوداً وهو تحصيل الحاصل على اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين. ولذلك فالماهية ليس لها سبقية على الوجود على خلاف ما يقوله المستشرقون في تسميتهم ابن سينا بالداعي إلى نظرية تقدم الماهية أو صاحب نظرية تقدم الماهية (باللغة التركيبية الماهيتجى) Essentialist، وبهذا يظهر أنهم لم يعرفوا الفارابي ولا ابن سينا على ما هما عليه من النظرية الفلسفية وهما لا يقدمان الوجود على الماهية كذلك، لأنه على ذلك يكون الشيء

(١٨) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، مصطفى صبرى، شيخ الاسلام للدولة العثمانية، ٣/٣٢٦-٣٢٧ مصر ١٩٥٠.



الموجود او الوجود نفسه، إذا وجد دون ماهية، فارغاً عن المعنى والمفهوم، ويكون الوجود نفسه قائماً بالوجود نفسه وهذا ينجر الى وحدة الوجود فالفارابي وابن سينا لا يقولان بهذا ولكن الفارابي وابن سينا عند ما يقولان بغيرية الماهية للوجود ولا يطبقان هذه القاعدة على الموجودات كلها وانما يقولان الماهية غير الوجود في الاشياء او الموجودات الممكنة وهذا هو الشرط الاول

والثاني هو ان هذا التفريق بين الماهية والوجود لا يوجد في الاعيان وانما هو في الذهن فقط. وبمعنى آخر عند ما يتصور الانسان الاشياء او الموجودات الممكنة يستطيع ان يتصور ان لها ماهيات مفارقة لوجودها وان وجودها غير ماهيتها في الذهن واما اذا وجدت الموجودات الممكنة في الخارج فلا يوجد وجودها مفارقاً لماهيتها ولا منفصلاً ولا منفرداً عنها وانما يوجدان معا متحدان دون اى تفريق وتمييز بينهما.

واما في واجب الوجود فانه لا يمكن تصور التفريق بين ماهيته ووجوده عند الفارابي وابن سينا. ولذلك يقولان ليس لواجب الوجود ماهية وانما له الالائية وهي تأكيد الوجود اوله الوجود الخاص او بتعبير آخر وجوده وماهيته شئ واحد، وجوده عين ماهيته وماهيته عين وجوده الخاص به. ولا يقال عندها ماهية الواجب الوجود. واما عند المتكلمين فانهم يفرقون بين الماهية والوجود في الواجب الوجود والممكن الوجود.

وعند الفلاسفة الاسلاميين اذا لم يكن للماهية او الوجود اى تقدم او سببية على الاخر معناه هو ممكن والامكان ليس موجوداً ولا معدوماً ولذلك عرفوا الامكان بانه تساوى طرفي الوجود والعدم. اذا قيل لانه موجود رجح طرف الوجود على العدم واذا قيل انه معدوم رجح طرف العدم على الوجود وفي كلتا الحالتين لا يبقى الامكان على تعريفه الحقيقي بتساوى الطرفين. اذا انتقض التساوى اصبح احد الطرفين مرجحاً والاخر مرجوحاً.

وعلى هذه الخلاصة الوجيزة جداً ينظر الى قول الرازي في المحصل استناداً على هذه النظرية كيف يفند اعتراضات الحسين ضد المبادئ البديهية، فهو يستخدم نظرية التفرقة بين الماهية والوجود.



”فمن المعلوم بالضرورة ان قولنا السواد اما ان يكون موجودا اولايكون. لايمكن التصديق به الا بعد تصور مفهوم قولنا: السواد موجود، السواد معدوم لكن كل واحد منهما باطل. اما الاول فلانا اذا قلنا السواد موجود، فإما ان يكون كونه سوادا هو نفس كونه موجودا او مغايرا له” (يستند الرازي في قوله هذا على مغايرة الماهية للوجود).

شرح الطوسي: اقول: الكائن سوادا هو غير الكائن موجودا والسواد مغاير للموجود وذلك لان ههنا شيئا واحدا يقال له تارة انه سواد وتارة انه موجود فالمقول عليه منهما واحد والمقولان متغايران فاذا القسمة ان كون احدهما عين الآخر او مغايرا له ليست بحاصرة ويعوزه قسم آخر وهو ان يكونا متحدين من وجه على مغايرتين من جهة اخرى (١٩)

شرح الكاتب القزويني: ”اقول لاحاجة له الى الشرح لكننا نجيب عنه فنقول: لم قلتم بأن التالي في قولكم الوجود اذا كان نفس السواد لم يكن بين قولنا السواد (٩-ب) موجود وبين قولنا: السواد سواد، وبين قولنا: الموجود موجود، فرق باطل فان عندنا الفرق بين هذه الاقوال ثابت في اللفظ فقط واما في المعنى فلا. قوله: لان القولين الاخيرين لا يفيدان (\*) والاول يفيد ممنوع. فان عندنا لافرق بينها في الافادة وعدم الافادة اصلا. وان ادعى الضرورة في ذلك فقد ناقض، سلمنا، لكن لم قلتم بان الوجود اذا كان مغاير الماهية كان الوجود قائما بما ليس بموجود“ (٢٠)

”فان كان الاول كان قولنا: السواد موجود جاريا مجرى قولنا: السواد سواد وقولنا: الموجود موجود. ومعلوم انه ليس كذلك لان هذا الاخير هذر والاول مفيد (لانه يستند على مغايرة الماهية للوجود واذا كان كذلك كان قولنا ”السواد موجود“ يفيد معنى للسامع. وأما اذا لم يكن التغاير بين الماهية والوجود فيكون قولنا السواد سواد لا يفيد معنى جديدا للسامع) (\*)

(١٩) المحصل ١٥ مصر ١٣٢٣.

(\*) هنا يظهر ان القزويني استند على مخطوطة مخالفة النص لما عندنا لان العبارات عندنا: (( لان هذا القول الاخير هذر والاول مفيد.)) المحصل ١٦، تلخيص المحصل ٣١ تهران ٩٨٠ (٢٠) المفصل في شرح المحصل لابي علي الكاتب القزويني (٩-ب). راغب باشا ٧٩١.  
(\*) ما بين المعقوفتين من حسين اتاي.



وان كان الثانى فهو باطل من وجهين: الاول انه اذا كان الوجود قائماً بالسواد فالسواد فى نفسه ليس بوجود (لان السواد ماهية قبل اتصافه بالوجود لا يكون موجوداً) والالعاد البحث فيه ولكن الشئ الواحد بالاعتبار الواحد موجوداً مرتين. واذا كان كذلك كان الوجود قائماً بما ليس بوجود لكن الوجود صفة موجودة والاثبت المتوسط بين الموجود والمعدوم وانتم انكرتموه فحينئذ تكون الصفة الموجودة حالة فى محل معدوم، وذلك غير معقول. اذ لو جاز ذلك لجاز ان يكون محل هذه الالوان والحركات غير موجودة وذلك يوجد الشك فى وجود الاجسام وهو عين السفسطة". (\*\*\*)

شرح الطوسى "اقول: لا يلزم من كون المغايرة قيام احدهما بالآخر. فانها اذا قيل الحيوان جسم لا يلزم منه قيام الجسم بالحيوان وايضا لا يلزم من كون الوجود قائماً بالسواد كون السواد فى نفسه معدوماً. واذا كان السواد فى نفسه لا موجوداً ولا معدوماً، لم يعد البحث ولم يكن الشئ الواحد موجوداً مرتين وليس الوجود صفة موجودة. فان ذلك يقتضى ثبوت وجود الوجود ويتسلسل ولا يلزم من سلب صفة الوجود عن الوجود ثبوت العدم له او ثبوت الوسطة فان ذلك انما يلزم بملاحظة نفي الوجود او العدم او سلبها مع مفهوم الوجود وحين نلاحظ نفس الوجود لامع ملاحظة الغير لم يلزم ذلك ولا يلزم من ذلك كون الالوان والحركات فى محل غير موجود. فان كون الوجود حالاً فى محل غير موجود ليقضى كون اللون والحركة حالين فى محل غير ملون ولا متحرك وظاهر ان جميع ما قاله فى هذا الموضوع خبط لا يليق ايراده بامثاله (٢١).

وهذا اذا راجعنا التعليقات المنسوبة الى ابن ابي الحديد حيث يقول فيها: "فلاشكال على ان وجود السواد ان كان هو كونه سواداً كان قولنا السواد ليس بوجود جارياً مجرى قولنا: السواد ليس بسواد وهذا متناقض وان كان وجوده زائداً (على الماهية) من وجوه: منها انه يلزم قيام الوجود الذى هو صفة موجودة بالماهية المعدومة وهو محال. ومنها ان سلب الوجود عن ماهية

(\*\*) المحصل: ١٦

(٢١) المحصل ١٦ (متن والهامش).



السواد لا يمكن الا اذا تميز السواد عن غيره. وكل ما يتميز عن غيره فله تعين في نفسه وكل ما له تعين في نفسه فله ثبوت في نفسه. فالسواد لا يمكن سلب الثبوت عنه اذا كان ثابتا في نفسه ويكون حصول الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه هذا خلف. ومنها انا ستقيم دلالة في مسألة ان المعدوم ليس على امتناع خلو الماهية عن الوجود وعلى هذا يستحيل الحكم على الماهية بالعدم. فظهر انه ليس لقولنا السواد موجود، السواد معدوم، مفهوم محصل. فامتنع صحة التصديق بان السواد اما ان يكون موجودا او معدوما (٢٢)

شرح الكاتب القزويني :

”قوله : لان السواد حيثئذ يكون معدوما والاعاد البحث فيه ولكن الواحد موجودا مرتين. قلنا: لانسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان موجودا بوجود مغاير لهذا الوجود، اما اذا كان موجودا بهذا الوجود فلا يلزم شئ مما ذكرتموه وعندنا السواد موجود بهذا الوجود. لم قلتم بانه ليس كذلك، لابدله من دليل“ (٢٣).

المحصل :

”الثاني انه اذا كان الوجود مغايرا للماهية كان مسمى قولنا السواد غير مسمى قولنا موجود فاذا قلنا السواد موجود بمعنى ان السواد هو موجود كان ذلك حكما بوحدة الاثنين وهو محال. فان قلت ليس المراد من قولنا: السواد موجود هو ان مسمى السواد هو مسمى الوجود، بل المراد منه ان السواد موصوف بالموجودية. قلت: فحيثئذ ينتقل الكلام الى مسمى الموصوفية بالوجود فانه اما ان يكون مسمى السواد هو مسمى الموصوفية بالوجود فحيثئذ يكون قولنا السواد موصوف بالوجود جاريا مجرى قولنا: السواد سواد. واما ان يكون مغايرا له، فالحكم على السواد بانه موصوف بالوجود حكم بوحدة الاثنين، الا ان يقال المراد من كون السواد موصوف بالوجود انه موصوف، بتلك الموصوفية. وحيثئذ يعود التقسيم في تلك الموصوفية الثانية. فاما ان يتسلسل وهو محال او يقتضى رفع الموصوفية

(٢٢) تعليقات ابن ابي الحديد على المحصل ٤٤٣—ب جامعة استانبول برقم ٣٢٩٧.

(٢٣) الفصل ٩—ب.



وحينئذ يبطل قولنا : السواد موجود على التقدير كون الماهية غير الموجودة (٢٤).  
شرح الطوسي :

”اقول لو كان السواد والوجود متغايرين مطلقا للزم الحكم بوحدة الاثنين لكن هما ليسا كذلك، وليس المراد ايضا ان مسمى السواد مسمى الوجود ولان السواد موصوف بالموجودية او موصوف بتلك الموصوفية حين يعود اما التكرار او وحدة الاثنين بل المراد ان الشيء الذي يقال انه سواد هو تعيينه الذي يقال له انه موجود وذلك هو القسم الخارج من قسميه الذين اوردهما“ (٢٥)  
شرح الكاتب القزويني لنفس النص :

”قوله في الوجه الثاني ان الوجود لو كان مغايرا للسواد لكان قولنا السواد موجود حكم بوحدة الاثنين، ممنوع. لأن المراد من قولنا السواد موجود ليس هو ان حقيقة السواد هي حقيقة الموجودية بل المراد ان الذات التي يصدق عليها انها سواد يصدق عليها ايضا انها موجودة ولا امتناع في صدق الامور المتغيرة على ذات واحدة. وتحقيق ذلك يرجع الى تحقيق معنى الجمل والوضع وقد بيناه في كتبنا المنطقية. فليطالع فيها وبعد احاطتك بهذا لا يخفى عليك فساد ما قاله بعد هذا من السؤال والجواب.“ (٦٢)

لا ارى حاجة الاطالة في المقارنة بين المحصل وشروحه وانما اردت ان اجلب الانتباه الى بعض المسائل الفلسفية الكلامية عند المسلمين في العصور الوسطى حيث انها تحافظ على حيويتها في الفلسفة المعاصرة. وأحببت ان اذكر نقد الشراح للمحصل لتبين درجات فهمهم وادراكهم المسائل التي نقدوها اولا ودرجات الاخطاء التي وقع فيها فخر الدين الرازي ثانيا، ودرجة قيمة المحصل العلمية ثالثا. والشيء الذي يؤسف عليه اننا لم نحصل على كل الشروح للمحصل ونرجو أن تظهر للوجود في المستقبل وعندى اربعة شروح.

١- الشرح الذي قام به تلميذ فخر الدين الرازي، وهو قطب الدين ابو اسحاق

(٢٤) المحصل ١٦ مصر ١٣٢٣.

(٢٥) المحصل ١٦ هامش.

(٢٦) المفصل شرح المحصل للقزويني (٩-ب).



ابراهيم بن علي محمد السلمى قتل في نيسابور سنة ٦١٨ هـ، ١٢٢١ م من قبل التتر الذين احتلوا تلك المدينة في تلك الآونة (٢٧) لكن هذا الشرح ناقص اذ انه وصل الى القسم الثاني في الصفات عند شرح المسألة السادسة في قوله:

”واما القسم الثاني فهو أن يكون حاصلًا في مكان غير معين في نفس الامر فهو محال بالضرورة اما القسم الثالث فهو ان يقال ان كان مساويا لغيره من الامكنة اولا يكون مساويا لغيره من الامكنة فكما جاز حلوله الله تعالى فيه جاز حلوله في غيره من الامكنة لان ما جاز على احد المثلين جاز على مساويه فيفتقر حصوله في ذلك المكان المعين الى مخصص اولا يفتقر اليه والثان محال والا لزم رجحان الممكن لالمرجح ولان مكانه تعالى ان ساوى سائر الامكنة كان اختصاصه به دون سائر الامكنة الى آخر (٢٨) نبذة من شرحه:

”التفسير هذا هو الوجه الثاني لبيان استحالة حصول الاله في المكان والجهة: وتقريره ان نقول لو كان الرب تعالى حاصلًا في مكان معين فاما ان يحصل في جميع الامكنة، او في مكان غير معين او مكان معين والاقسام بأمرها ممتنعة؛ فيمتنع القول بكونه حاصلًا في المكان وانما قلنا يمتنع حصوله في الامكنة لذاته حقيقة. اما اولا فلانه يلزم مداخلا للجسام وبطون الحيات والكلاب وتعالى الله عنه علوا كبيرا. واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون ذاتا مقدارا بالضرورة فيكون مركبا وكل مركب ممكن لذاته فواجب الوجود لذاته ممكن لذاته هذا خلف:”

واما ان افتقر الى مخصص ومرجح فذلك المخصص اما ان يكون موجبا او مختارا والاول محال والا لزم رجحان احد المثلين على الآخر لالمرجح في الموجب ولا علة فهو محال بالضرورة وبتفاق العقلاء. فانهم وان اختلفوا في وجود ذلك بالنسبة الى القادر المختار ولكنهم اتفقوا على امتناعه في الموجب والعلة:

(٢٧) وكان اصله مغربيا وانما انتقل الى مصر واقام بها مدة ثم سافر بعد ذلك الى بلاد المعجم واشتغل على فخر الدين خطيب الري وكان من اجل تلامذة ابن الخطيب وصنف كتبا كثيرة في الطب والحكمة وشرح الكلبيات باسمها من كتاب القانون لابن سينا وكان يفضل المسيحي وابن الخطيب على الشيخ ابي علي ابن سينا (عيون الانبياء لابن ابي اصيبعة ٤٥/٢—٤٦ مصر ١٩٥٧ حسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي ١٢/٩١ القاهرة ١٢٩٩. عمر رضا كحالة معجم المؤلفين ٣١٨/٩١ (٢٨) شرح قطب الدين (٢١٤)—ب راغب باشا ٧٩٢ الموافق للمحصل ص ١١٣ مصر ١٣٢٣



والثاني ايضا محال وهو ان يكون المخصص ايضا مختارا لان كل ما كان واقعا بالاختيار فلا بد وان يكون حادثا فيلزم ان يكون حصول الاله في المكان حادثا وهو محال. والله اعلم بالصواب تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على محمد خير خلقه. " (٢٩)

وهذا هو آخر شرح قطب الدين المصرى وفيه ايضا اسلوب وطراز ايضا شرحه وهو يبين درجة بيانه ومستوى علمه. وللمقارنة مع الآخرين انقل هنا بعض الجمل من الطوسى وانه مطبوع قديما ويمكن المراجعة على تمامه

شرح الطوسى على هذه العبارة فى المحصل: "اقول جميع الجسمة اتفقوا على انه تعالى فى جهة واصحاب ابى عبد الله بن الكرام اختلفوا فقال محمد بن الهيصم انه تعالى فى جهة فوق العرش لانهاية لها والبعد بينه وبين العرش ايضا غير متناه... وههنا قسم اخر وهو ان يكون خلاء لولا الجسم وقدم فيه ما كان ينبغى ان يقال فيه والمعتمد منها ان الكائنة فى الجهة قابل للقسمه والاشكال غير منفك من الاكوان وكل ذلك محال فى حق واجب الوجود" (٣٠)

يقول قطب الدين فى مقدمة شرحه: "فان كتاب المحصل اشتمل على عموم مباحث القدماء من المتكلمين واحاط بمجماع كلمات الحكماء المتقدمين والمتأخرين وسألنى .."

.. الامام العالم الافضل الامجد فخر الملة والدين ركن الاسلام والمسلمين ادام الله... واسيغ عليه انعامه بشرح مشكلاته وايضاح معضلاته فاجبته الى ما التمس لوجوه: الاول انى رأيت اهلاما سأل وان لاقفت على بحث الحكماء والغائم بنهاية اقدام العلماء. والثانى لما تفرد له عندى من الايادى السالفة والانعامات الوافية. والثالث بما ورد من التهديد والترجى والوعيد من منع اهل العلم. واستخرت

(٢٩) شرح طب الدين المصرى ٢١٤-١، راغب باشا ٧٩٢ وقع الفراغ من تحريره يوم الجمعة غرة شهر ربيع الاخر سنة خمس وعشرين وستمائة فى المدرسة الصلاحية بمدينة دمشق حرسها الله عن كل سوء على يد العبد الفقير الى رحمة الله القدير، على بن عمر بن على القزوينى (٣٠) تاخيص المحصل ص ١١٤ مصر ١٣٢٣.



الله تعالى وشرعت في تفسيره طلباً للثواب وزخراً ليوم الحساب وسألته ان يهديني  
سواء السبيل (٣١)

لقد ذكر نصير الدين الطوسي شرح قطب الدين المصري بقوله: هكذا فسر  
قوله تلميذه قطب الدين المصري (٣٢) يفيد انه قد قرأ شرح القطب واستفاد منه.

وفي نفس الوقت نرى على بن عمر الكاتب القزويني قد استنسخ شرح قطب  
الدين المصري كما يظهر من مخطوطة راغب باشارقم ٧٩٢، ومع ذلك فانه ذكره  
ايضاً في شرحه للمفصل بقوله: "اقول قال الامام قطب الدين المصري رحمه الله في  
هذا الجواب نظر" (٣٣)

فان لعزالدين عبد الحميد بن هبة الله بن ابي الحديد تعليقه على المحصل  
على ما ذكره صاحب كشف الظنون (٣٤) وفوات الوفيات لشاكر الكتبي (٣٥)

يوجد بايدينا مخطوطة في جامعة استانبول تحت الرقم ٣٢٩٧ من ورقة ٣٧٤ - ب  
الى ٤٦٤ - ب، المنسوبة الى عبد الحميد بن ابي الحديد الا انه بين هذه الاوراق  
نسختان الأولى تبدأ بقوله: "احمد الله على نعمه التي التوفيق بحمده عليها محسوب  
منها واشهد بتوحيده وعدله شهادة ارجو ان انطق بها يوم اسئل عنها واصلى  
على رسوله وامينه واصحابه القائمين بنصره ودينه ثم اى (انى) متتبع في هذا  
الكتاب الرازي الاشعري المعروف بالمحصل وجار في ذلك على منهاجى في تتبع  
كتبه الكلامية وتصفحها مع تجنب التكرير وبذل الجهد في الاثيان في كل تعليق  
بما لم ات به في التعليق الذي قبله والاضراب على كثير من الستة (كذا) التي قد اشتهرت  
واشتهر الكلام عليها تعويلاً على بسط القول فيها... مسئله في اكتساب التصورات  
قوله عندى... اقول" (٣٦). وتنتهى بقوله: "وهذا اخر كلامنا في هذا

(٣١) شرح قطب الدين (١-ب) راغب باشا ٧٩٢.

(٣٢) المحصل ٧٧ هامش مصر ١٣١٣.

(٣٣) شرح المحصل لعل بن عمر الكاتب القزويني (ورق ٨٣-ب) راغب باشا ٧٩٢.

(٣٤) كشف الظنون ١٦١٤/٢ فان الدكتور صالح الزركان توقع في خطأ النقل او للطبع  
عند ما ذكر لقب عز الدين لعبد الحميد كانه ابنه مثل قوله عز الدين بن عبد الحميد انظر في كتابه  
فخر الدين الرازي واراؤه الكلامية والفلسفية ص ٩٣.

(٣٥) فوات للوفيات ١٩/١ ٥١٩.

(٣٦) المخطوطة ٣٢٩٧ (ب-٣٧٤) جامعة استانبول.



الكتاب ونحن نسأل ان يجعل ما ذكرناه حجة لنا لاعلينا... وافق الفراغ من نسخه ثامن شهر شعبان المبارك سنة ثمان وسبعين وستمائة. وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين لله الحمد (٣٧)

ومن ميزة هذا الشرح أنه يذكر مسألة ويعطى من نفسه عنه اشارة للبحث ثم ينقل قول الامام بـ "قال" ثم يجيب بأقول. ولكن في غير هذا يخلط احيانا كلام الامام بكلامه. نفسه وهناك ميزة اخرى وهى قوله: "من كلام ابن ابى الحديد على المحصل (٣٨)

إن القسم الثانى من نفس المخطوطة يبدأ مباشرة من نفس الصحيفة بقوله: قال فى المحصل فى باب نفى اثبات التصورات تعريف الماهية... اقول لمطالب ان يطالبه... (٣٩)

فانى أرى أن القسم الاول والثانى هما لنفس المؤلف وهو ينبغي ان يكون معتزليهما فيها من امثال هذه العبارات "على طريقة شيخنا ابى الهاشم" (٤٠) "فى اثبات النبوة اعلم ان اصحابنا قد اجمعوا على ان من لايقول بالعدل لايمكنه اثبات النبوات" (٤١). ذهب شيخنا ابو الحسين الى استحالة ذلك وذهب جمهور المتكلمين الى جوازه (إعادة المعدوم) (٤٢). واعلم انه لولا ان تكون هاتان المسئلتان من الاصول الخمس عندصاحبنا لم نذكرها (٤٣) وفى القسم الثالث اقول أنهم لايجدونها بذلك لأن صفات الاجناس عند اصحابنا كالجوهريه (٤٤). هذا شيخنا ابو اسحق بن عباس وهو جليل القدر بين المتكلمين وقد حكى هذا القول عنه شيخنا ابو الحسين (٤٥)

(٣٧) نفس المخطوطة (٤٤١-١).

(٣٨) نفس المخطوطة (٤٠٣-١)، (٤٠٥-١).

(٣٩) نفس المخطوطة (٤٤١-١).

(٤٠) (٤٢٥-١).

(٤١) ١-٤٣١

(٤٢) ١-٤٣٨

(٤٣) ب-٤٣٩

(٤٤) ١-٤٥٤

(٤٥) ١-٤٥٩



وفي القسم الثاني من المخطوطة نفسها نجد قوله: فقد تكلمنا في الاعراض على المحصل في هذا الموضوع بما فيه كفاية" (٤٦) "وقد ذكرنا في التعليق على المحصل" (٤٧).

ونستنتج من هذا كله بأن مؤلف هذه المخطوطة من أولها الى آخرها هو مؤلف واحد وانما استدرك بالقسم الثالث ما تركه في القسم الاول. وبما انه على اغلب الظن والاستاذ محمد بن تاويت الطنجي رحمه الله ايضا كان يعتقد ان المخطوطة من تعليقات ابن ابي الحديد وبما اني لم استطع الحصول على نسخة اخرى من هذه المخطوطة وهي كادت ان تكون غير معروفة احب انقل هنا نبذة من كلامه في نقد المحصل وصاحبه وإيضاحاته في بعض المسائل المهمة كذلك فان ابن ابي الحديد علق على قول الرازي في مسألة صفة العلم والقدرة لله تعالى بقوله: "مسئلة في كونه تعالى عالما هل هو لذاته ام بعلم قديم قال صاحب الكتاب اهم المهمات في هذه المسئلة الكشف عنه محل النزاع (٤٨) "اقول ان هذا الموضوع عن (الذي) ذكرته في الرسالة النظامية واعترضته واشعب القول فيه ولما لم يكن لائقا ان يتكلم على هذا الموضوع في كتاب (كذا) عن المحصل ويضرب عن ذكره في الكتاب الموضوع الاعتراض (كذا) على المحصل خاصة، تعين ان يتكلم فيه ههنا. ولا بد من تقديم مقدمات "منها الفرق بين الذات والصفات وانا اذكر في هذا الموضوع تفصيلاً نافعا فاقول: (٤٩) واطال ابن ابي الحديد هنا وكتب تسع صفحات ونصف صحيفة. فاني انتخبت منها المقدمات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة وهي عشر مقدمات على حسب ترقيمه. وفي المخطوطة ياخذ الصفحات التالية ٤١٢-ب-٤١٧-ا.

"المقدمة السادسة في تحقيق مذهب مشبى الاحوال عن اصحابنا في هذه المسئلة فهم الشيخ ابو هاشم رحمه الله واصحابه، مذهبه ان البارى تعالى عالم وكونه

(٤٦) ١-٤٤٥

(٤٧) ٤٤٨-ب

(٤٨) المحصل ١٣١ سطر ١-١٨ تعليق ابن ابي الحديد ٤١٢-١

(٤٩) تعليق ابن ابي الحديد ٤١٢-ب (نقل من قوله هنا واهم المهمات ... الى يكون

الله تعالى عالما) ورق ٤١٢-١



علما صفة له ومرادهم بالصفة ههنا الحال. وهذه الصفة تقتضيها ذاته تعالى لا مجرد كونها ذاتاً لأن الذوات عندهم متساوية ومماثلة في الذاتية، لكن لاختصاصها بالصفة الخاصة وهي الصفة الخامسة وليست صفته تعالى بكونه عالماً معللة معنى متفصل كما يذهب اليه الأشعري ويقولون ان هذه الصفة باعتبارها تتعلق ذات الباري بالمعلومات المختلفة.

المقدمة السابعة: في تحقيق مثبتى الاحوال من الاشعرية في هذه المسئلة: هو، لا يقولون مثل قول شيخنا ابى هاشم واصحابه الانهم لا يجعلون المقتضى لتلك الصفة ذاته تعالى لا مجرد كونها ذاتاً مخصوصة بنفسها ولا باعتبار الصفة الاخرى الخاصة التي يسميها اصحابنا الخامسة بل يجعلون المقتضى لتلك الصفة معنى قديم غير معلل بعله لاذات البارى ولا غيرها بل هو موجود لذاته كما ان ذات البارى تعالى موجود لذاته. الا انها تقتضى حصول صفة العالمية لذات البارى سبحانه ولولا هذا المعنى لم تكن ذات البارى سبحانه عالمة. وكذا القول في القدرة والحياة وغيرها من المعاني وهذا قول ابن الباقلانى والجوينى وغيرهما فمن يستحق ان يخاطب من هذه الطائفة. وكل قول يقوله من ينتمى الى الاشعرية غير هذا القول في هذه المسئلة. اما ان لا يصح واما (٤١١-١) ان ترجع الى مذهب الشيخ ابى الحسين رحمه الله.

المقدمة الثامنة في تحقيق قوم نفاة الاحوال من اصحابنا في هذه المسئلة: مذهبهم في هذا الموضوع مضطرب جدا لأنهم لا يثبتون للبارى تعالى بكونه عالماً صفة ولا معنى هو ذات فيصعب عليهم تفسير مفهوم قولنا انه عالم. فقال الشيخ ابو على وابوبكر بن اخشيد واصحابها مفهوم كونه عالماً، ان له معلوماً ومفهوم كونه قادراً ان له مقدوراً وليس للذات من هذا المفهوم صفة ولا معنى. وقد تكلم الشيخ ابو الحسين رحمه الله عليهم (كذا) في التصحيح بما ليس هذا موضع ذكره.

المقدمة التاسعة في تحقيق قول الشيخ ابى الحسين رحمه الله في هذه المسئلة مذهبه: ان البارى تعالى عالم ومعنى ذلك كونه متبيناً للأشياء وهذا ليس امر (١) زايد (١) على ذاته مضافاً (١) اليها وذاته يقتضيها بحقيقتها الخصوصية المخالفة لسائر الحقائق بنفسها



فتارة يسميه تعلقا والمقصود انه امر ثبوتى ذاته تعالى موصوفة به يتجدد بتجدد المعلومات وهو متعدد ليس بمتحد وهل هو امر له اضافة او هو نفس الاضافة. هذا مما يختلف قوله فيه

وليس للبارى تعالى من كونه قادرا صفة راجعة الى ذاته عنده كما له من كونه عالما لانه لامعنى لكونه قادرا الاصححة الفعل ووقوعه على دواعيه تعالى وصحة العقل امر راجع الى الفعل. فذاته تعالى يقتضى كون الفعل صحيحا منه وموقوفا على دواعيه، فليس له بذلك صفة كماله بكونه عالما صفة وقد تكلمت على هذا الموضوع فى غير هذا الكتاب.

وثبت ان مافرق به الشيخ ابوالحسين رحمه الله من الموضوعين ليس بجيد. وقلت ان ذاته تعالى لا تقتضى صحة الفعل، الصحة الراجعة الى ذات الفعل لان تلك الصحة ذاتية للفعل ومن لوازمه. ولو قدرنا انتفاء كل قادر فى الوجود لكان الممكن ممكنا والممتنع ممتنعا. فاذا ذاته تعالى يقتضى صحة صدور الفعل الممكن عنه فهما صحتان احدهما صحة الممكن فى نفسه والاخر صحة وجوده بالفاعل. فالصحة الثانية لا بد من اثباتها لذاته تعالى، فلا بد من اثبات صفة له بكونه قادرا راجعة الى ذاته كما قال فى كونه عالما لافرق بين الموضوعين" (٥٠)

“مسئلة” فى “التحسين والتقييح”

“ونقول لانسلم انه تعالى اخبر فى حياة ابى لهب انه لا يؤمن. ولم لا يكون سورة تبت انزلت بعدموت ابى لهب. المحال انما يلزم لو كان تعالى قد اخبر وابو لهب حى بانه لا يؤمن (\*) و هو مع هذا مكلف ان يؤمن واذا كانت قد انزلت بعد موت ابى لهب فقد اندفع الإشكال.

ان قيل فيجب على هذا ان يقولوا انه تعالى ما اخبر عن اقوام باعيانهم لانهم لا يؤمنون وهم احياء.

قيل كذلك يقول. انه لم يخبر عن احد انه لا يؤمن وهو فى حال الاخبار

(٥٠) ابن ابى الحديد، ٤١٥—ب—٤١٦—١.

(\*) فى الاصل: يؤمن لا: والمعنى: لا يؤمن.



عنه مكلف بانه يؤمن. ان قيل: فما قولكم في قوله تعالى: ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قيل: ان هذه الآية وردت في حق اقوام مخصوصين. وقوله تعالى "لا يؤمنون" اعم من قوله: لا يؤمنون مدة حياتهم. ومن قوله: لا يؤمنون الآن. لانه يمكن تقسيمه الى كل واحد من القسمين ومورد التقسيم مشترك بين القسمين. فلم لا يجوز ان يكون المراد: لا يؤمنون الان فقط، ولا يكون اخباراً عن انتفاء الايمان منهم طول حياتهم فلا يلزم الحال" (٥١) من جملة نقد ابن ابى الحديد لفخر الدين الرازى.

"ثم ان صاحب الكتاب تكلم في اثبات النبوة المحمدية واستدل عليها بوجوه ثم اعترضها باعتراضات كثيرة ولم يجب عنها... وقد وقفت على رسالة لبعض قدماء الاسماعلية يذكر فيها فوائد التعليم. واطن صاحب الكتاب وقف عليها وحسنت عنده فنقلها الى هذا الموضع لأني رايت كثيرا من الفاظ الرسالة بعينها منقولة في الحاصل: فمن جملتها قوله:

"ان كل جنس تحته انواع فانه يوجد فيما بين تلك الانواع نوع واحد هو اكملها. وكذا الأنواع بالنسبة الى الاصناف بالنسبة الى الاشخاص بالنسبة الى الاعضاء واشرف الاعضاء ورئيسها هو القلب وخليفته الدماغ ومنه يثبت القوى (\*) (٤٣٤ - ١) على جميع جوانب البدن. فكذا انواع الانسان لا بد فيه من رئيس والرئيس اما ان يكون حكمه على الظاهر فقط وهو السلطان او على الباطن فقط وهو العالم او عليهما معاً وهو النبي او الامام. فالنبي يكون كالقلب في العالم والامام كالدماغ وكما ان القوى المذكورة انما تفيض من الدماغ على الاعضاء وكذا قوة البيان والتعليم انما تفيض بواسطة الامام المعلم الذي هو خليفة النبي على جميع اهل العالم وهذا الكلام محض مذهب التعليمية وهم الاسماعيلية من الشيعة. وكثيرا ما اعجب من هذا الرجل في كتبه ومصنفاته وخصوصا في هذا الكتاب فانه وضعه على قاعدة الايجاز والاختصار ثم توخى المواضع المهمة في صناعة الكلام فاختصرها حتى احل (\*\*\*) بفهمها بالكلية بل حذف الكثير منها واهمله وأعرض

(٥١) نفس المخطوط، ٤٢٧ - ب.

(\*) نفس المخطوط ٤٢٢ - ب كذا في الاصل والاصح: تنبث

(\*\*) والاصح: اخل



في مواضع شريفة عظيمة الخطر. ولم يجب عن الاعتراض قصدا للايجاز بزعمه ثم اطلال في مواضع كثيرة لا يناسب اطالته فيها الايجاز في غيرها ولا يقتضى قاعدة الكتاب وامثاله من المختصرات الاسهاب فيها...

”والكلام في تعديد الايات الدالة على انا فاعلون على رأى المعتزلة وهو منقول من رسالة مفردة للصاحب أبي القاسم ابن عباد احد جوامعها فنقلها الى هذا الكتاب... وعلى انه قد وهم في عدد الأئمة الاثنا عشرية وفي انسابهم في موضعين فانه اسقط الامام العاشر عندهم وهو على الهادى ابن محمد على بن موسى... وقال ان من الناس من جعل الامام بعد محمد بن على بن موسى في ابيه (ابنه) جعفر وليس جعفر هو ابن محمد كما توهمه بل هو ابن على الهادى بن محمد... (٤٣٤-ب) فحسب احد عشر بائني عشر هكذا رأيت في جميع النسخ التي وصلت الينا الى بغداد بهذا الكتاب ووقفنا عليها ولعله غلط الناسخ والافالرجل ان لا يكون يعرف ذلك...” (٥٢)

ولكن اذا رجعنا الى نسخ الحاصل الموجودة لدينا من مخطوطة ومطبوعة لانرى العبارة التي ذكرها ابن ابى الحديد آنفا وانما نرى في الحاصل عندنا هذه العبارة الآتية:

”فالذين استقر عليه رأيهم ان الامام بعد الرسول عليه السلام على بن ابى طالب ثم ولده الحسن ثم أخوه الحسين ثم ابنه على ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه على الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه على النقى (الهادى) (٥٣) ثم ابنه الحسن الزكي ثم ابنه محمد وهو القائم المنتظر” (٥٤)

وعدا ذلك نستطيع ان نقول ان نقد ابن أبى الحديد مصيب وغير مصيب. واحب ان اقرأ شيئاً من النقد لابن أبى الحديد لاني وجدت افادته شيقة ومفيدة

(٥٢) نفس المخطو (٤٣٤-١-٤٣٤-ب)

(٥٣) شرح تجريد العقائد للعلامة الحلي (المتوفى ٧٢٦) ص ٢٥٠ مطبعة العرفان صيدا ١٣٥٢

(٥٤) الحاصل ص ١٧٧ مصر ١٣٢٣



على الأقل من ناحية تسبق العلوم ودرجة فهمهم العلم والدرجة العلمية وكيف كانوا يقيمون علوم العلماء وتأليفهم العلمية

”وما زال اهل العلم يستهجنون ان يمزج علم بعلم وآخر ويجمع بين الكتب بين العلمين ويعدون ذلك قصورا في صناعة التصنيف وقال الشيخ ابو الحسين رحمه الله في خطبة المعتمد اني انما صنعته بعد استقصاء في شرح العمدة لاني تكلمت في شرح العمدة في كثير من المباحث الكلامية اتباعا لمصنف العمدة وهو قاضي القضاة فاستهجت ذلك ورأيت الى (ان) العلوم المختلفة لا يجوز ان يجمع بينها في الكتاب الواحد، فدعاني ذلك الى تصنيف المعتمد..... (٤٣٥-١) وانما هذا (يعني الرازي) في ذلك حذو الغزالي في المستصفي فانه صنف كتابا في اصول الفقه مزجه بعلم المنطق..... قوم غلب حب العلوم الحكيمية عليهم..... ولا اقول هذا مبالغة فان هذا المصنف قد فسر القران العزيز، كتاب كبير نحو عشر مجلدات اكثرها على القواعد الحكيمية وهو من عجائب الدنيا وما رأينا قبله مثله. فانا عهدنا كتب التفسير يقال فيها عند ذكر الاية قال علي وابن عباس وهذا عند ذكر الاية يقول قال الفارابي وابن سينا ولا قوة الا بالله (٥٥)

انه من المفيد والنافع ان نعرف المسائل التي خالف فيها فخر الدين الرازي مذهبه الاشعري على قلم لابن ابي الحديد بقوله: ”وقبل ان نختم الكتاب نعقد فصلا نذكر فيه المسائل التي فارق فيها مذهب الاشعرية واخذ فيها بقول الشيخ ابي الحسين رحمه الله وهي ”كو” مسئلة ف ”١“ - ليس النظر معنى زائدا على ترتيب العلوم والظنون بل هو مجرد ترتيب علوم او ظنون في الذهن ليتوصل بها الى علم او ظن

ب - النظر الفاسد يستلزم الجهل.

ج - ليس الوجود صفة زائدة على الذات وهذا وان قال به الاشعري نفسه لكن جمهور اصحابه انكروه.

د - ليس حدوث الحادث علة الحاجة الى المحدث بل جواز الحدوث هو العلة،



- ه - ليس حصول الجوهر في الحيز معللاً بمعنى هو الكون،  
 و - ليس الحيوية معنى زائدة على اعتدال المزاج وقوة الحس والحركة،  
 ر - ليس الموت معنى وجودياً يضاد الحياة،  
 ج - ليس العلم معنى يوجب كون العالم عالماً ولا العلم عبارة عن حالة يتعلق  
 المعلوم بل العلم هو التعلق نفسه.  
 ط - ليس العقل عبارة عن نفس العلم بوجود الواجبات واستحالة  
 المستحيلات بل غريزة يلازمها العلوم البديهية عند ارتفاع المانع.  
 ي - ليست القدرة (٤٤١-١) عبارة عن معنى زائد على صحة البنية [الصحيح البنية]  
 او اعتدال مزاج الاعصاب.  
 يا - ليس العجز معنى وجودياً يضاد القدرة،  
 يب - ليس الادراك معنى زائداً على العلم.  
 يج - الاعراض ليست نستحيله (مستحيلة) البقاء بل يجوز بقاؤها.  
 يد - الاجسام لا يستحيل خلوها من الالوان والطعوم والارايح  
 يه - المعلول بالنوع يجوز تعليله باكثر من علة واحدة بالشخص.  
 يو - الموجب العقلي يجوز ان يتوقف ايجابه الاثر على شرط منفصل عن ذاته،  
 ير - الموجب العقلي يجوز ان يكون مركباً،  
 يح - لم يثبت بحجة قاطعة ان كون الله تعالى سمياً بصيراً امر زائد على كونه عالماً.  
 يظ - لم يثبت بحجة قاطعة انه تعالى موصوف بما تزعم الاشعرية انه معنى مفرد  
 يسمونه كلام النفس.  
 كا (\*) (ك) - ليس البارئ تعالى عالماً بمعنى يقتضى له كونه عالماً بل ليس الا  
 ذاته والاضافة المسماة العلم لاغير.

(\*) النسخ اخطأ هنا وتجاوز "ك" ولكن اضع ما هو في المخطوط واصححه بين المعقوفين



كب (كا) - لم يثبت بحجة قاطعة ان للبارى تعالى صفات غير هذه الصفات المتفق عليها وما اثبته الاشعري واصحابه من اليد والوجه والاستواء وغيرها لا يصح.

كج (كب) - لم يثبت بحجة قاطعة ان للبارى تعالى تصح رؤيته.

كد (كج) - لم يثبت بالدليل ان قدرة العبد لا تؤثر في مقدوره اصلا كما قال الاشعري ولا انها لا تؤثر في ذاته بل في صفة زائدة على ذاته كما قاله ابن الطيب.

كه (كد) - لم يثبت بالدليل ان أجزاء الاجسام البشرية تعدم ثم تعاد في القيامة عن العدم.

كو (كه) - لا يكفر احد من اهل القبلة وان اختلفوا في المسائل الكلامية.

كر (كو) - الامامة واجبه لأنها تتضمن (أن) دفع الضرر عن النفس واجب بهذه.

فهذه المسائل هي علم الكتاب كله. وقد بان انه رفض مذهب شيوخه فيها واعترف بفساد اقوالهم وهذا اخر كلامنا في هذا الكتاب " (٥٦). فان ابن ابي الحديد قد شدد نقده وزاد في التهجين بقوله في العبارات كما يأتي فمثلا في نقده كلام الامام في المحصل على التعليمية في القسم الثاني من المخطوط. فاذا كنت قد طعنت في الاستدلال بالتسلسل فكيف عدت اليه وتمسكت به وقدرام بعض المكلفين من اتباعه لما سمع من هذا الاعتراض ان ينتصر له فقال ان لجوابه تفسير اسلم به من مناقضة ما قاله اولاً حيث زيف كلام المتكلمين فاستدلوا لهم بالتسلسل " (٥٧)

وقال بعض من يتعصب له ويقلده في الصحيح والفاقد لعل مراده بالعلة المتممة وهي احدى علتين لا بعينها... " (٦٨)

"والرجل (يقصد الرازي) حاطب ليل وكان غرضه التصنيف لا التحقيق. ومن نظر في مصنفاته بعين الانصاف لابعين الهوى والعصبية علم بعدها على التحقيق وانه كان يجمع اضعافا من كل نوع ويقولها ولا يبالي لعلمه بالسعادة

(٥٦) نفس المخطوط (٤٤٠) - ب - (٤٤ - ١)

(٥٧) (٤٤٧ - ١)

(٥٨) (٤٥٢ - ب)



الشاملة والصيت المنتشر عنه اصاب ام اخطأ" (وتكلمنا نحن عليه في نقض الاربعين (٥٩).

"اقول: ان هذا الرجل له عادة ان يورد الادلة غير موضعها وانا اوضح ذلك في هذا الموضوع" (٦٠).

"ثم حكى شبهة لمن نفي كون الباري مريدا وهي انه اما ان يريد الشيء لغرض والاول يقضى الى كونه تعالى مستكملا بذلك الغرض. والثاني عبث واجاب، فقال اراد (ة) الله تعالى منزهة عن الاغراض بل هي واجبة التعلق بايجاد ذلك الشيء في ذلك الوقت بذاتها" (٦١).

"اقول: هذا تصريح بانه تعالى موجب بالذات لافاعل بالاختيار لانه لايتمكن من فعل ما يخالف مقتضى الارادة القديمة الواجبة التعلق بايجاد الاشياء في اوقاتها فيكون تعالى كالملجأ الى تلك الافعال المسلوب التعخير والتمكن منها وقد شرحت هذا الموضوع في الرسالة الشرقية في كشف الفلسفة الحقيية شرحا لامزيد عليه" (٦٢).

فابن ابى الحديد في نقده اللاذع كانه مملوء بالحقد وأنه ينتقم من الرازي ويظهر تحامله على الخصم. وتعصبه للإعتزال بصورة ما كان له حاجة الى نقده ذلك النقد غير العلمي. وهناك نقد علمي لا شك فيه وكذلك نقد موجه الى المنهج وهو طريق فخر الدين الرازي في البحث عن المسئلة ونقاشها دون ان يتميز ماهو صحيح منها وما هو غير صحيح ويترك القارئ حائرا بين الآراء والاقوال. وأحيانا في المسائل الكلامية يميل في اخر البحث صراحة او اشارة الى رأى الخصم واما نقده في ادخاله او مزجه المنطق والفلسفة بالكلام في كتاب واحد فهو نقد غير لازم لان الانسان يقسم كتابه الى اقسام والقسم الاول في علم والثاني في علم آخرو الثالث في علم ثالث مثل الشفاء والنجاة لابن سينا

(٥٩) ٤٥٢—١

(٦٠) ٤٥٨—ب

(٦١) المحصل، قوله المريد اما ان يرجع لغرض اولوالغرض قلنا ارادة الله تعالى صفة منزهة من الاغراض بل هي واجبة التعلق بذلك الشيء في ذلك الوقت بذاته. ص ١٢٣ مصر ١٣٢٣.  
(٦٢) المخطوطة ٤٦٢—١ في الاصل "الرسائل الشرقية" بالغاء



وانّ شرح وتعليل المسائل الكلامية بمنهج فلسفى مستعينا بالفلسفة لا اعتقد انه يضر الكلام وانما يفيدہ جدا واذا استقصينا آيات القرآن الكريم واعمالنا عقولنا في فهمهم فانها لاتخرج الابتقاش فلسفى وعلمى خالص.

٣- ان نصير الدين الطوسى اتبع طريقا خاصا له في كتابة "تلخيص المحصل" وان كان بعضهم يسميه نقد المحصل وهو غير صحيح لانه نفسه سماه تلخيص المحصل في مقدمته عليه. ان نصير الدين الطوسى يبين في مقدمته بعض الاشياء المهمة واهمية علم اصول الدين بين العلوم الاسلامية وانه يشرح لنا ايضا حال وجوّ تدريس العلوم واهتمام الناس بها او عدمه وانكباب الناس على المحصل وكيفية تداوله بينهم. ولهذا السبب تناوله الناس بالشرح والتعليق ولكن هذا لم يرض الطوسى ورأى انه من الضروري ان يكتب ايضا بدوره شرحا له ويكشف بما اورده الرازى فيه من افكاره ويوضح الخلل في نقاشه واعتراضاته او اراد الشبهات والاجابة على الاعتراضات. ولهذا كله نجد انه من النافع ان يرى القارئ الكريم مقدمة الطوسى كاملة ليصل الى نتائج من فهمه واستدلاله يقول:

"فان اساس العلوم الدينية علم اصول الدين الذى يحوم سائله حول اليقين ولا يتم بدونه الخوض في سائرها كاصول الفقه وفروعه فان الشروع في جميعها يحتاج الى تقديم شروعه حتى لا يكون الخائض فيها وان كان مقلدا لاصولها كان على غير اساس..."

"وفي هذا الزمان لما انصرفت الهمم عن تحصيل الحق بالتحقيق وزلت الاقوام عن سواء الطريق بحيث لا يوجد راغب في العلوم ولا مخاطب للفضيلة وصارت الطباع كأنها مجبولة على الجهل والرذيلة. اللهم الابقية يرمون فيما يرمون رمية رام في ليلة ظلماء ويخبطون فيما ينحون نحو خبط عشواء ولم تبق في الكتب التى يتداولونها في علم الاصول عيان ولا خبر ولا فى تمهيد القواعد الحقيقية عين ولا اثر، سوى كتاب المحصل الذى اسمه غير مطابق لمعناه وبيانه غير موصول الى دعواه وهم يحسبون انه في ذلك العلم كاف وعن امراض الجهل والتقليد شاف. الحق ان فيه من الغث والسمين ما لا يحصى. والمعتمد عليه في اصابته اليقين بطل لا يحظى بل يجعل طالب الحق بنظره فيه كعطشان يصل الى السراب



رايت ان اكشف القناع عن وجوه ابيكار مخدرات وأبيّن الخلال في مكان شبهاته  
وادل على غثه وسمينه وان كان.....

وقوم في نقض قواعده وجرحه ولم يجراكثرهم على قاعدة الإنصاف ولم  
تخل بياناتهم عن الميل والاعتساف واسمى الكتاب "تلخيص المحصل" (٦٣)

عند ما يقرأ الانسان تلخيص المحصل يرى أن ما قال صاحبه يوافق اقواله  
في المتن اثناء الشرح وان كان مخالفا في مذهب المصنف فسيلاحظ القارئ تقديره  
للمصنف حتى في نقده وفي هذا يخالف ابن ابي الحديد في تحامله على المصنف  
وهو ممن سبق الطوسي في الكتابة على المحصل وصدق الطوسي في قوله في المقدمة  
بالاعتساف والانصراف عن قاعدة الانصاف. لقد اشار الى من خادعه سواء السبيل  
والمنهج العلمي ولنكتف بهذا عن تلخيص المحصل لانه لايمكن ان يأتي الانسان  
على كل صغيرة وكبيرة في الشرح من اصابة في النقد واصابة في التاكيد.

ان نصير الدين الطوسي فرغ من تحرير شرحه سنة ٦٦٩ وهي موجودة في  
طوبقا بي سراي بخطه تحت رقم ١٧٦٨ وله عدة نسخ مخطوطة في مكتبات استانبول

٤- الشرح لعلي بن عمر بن علي الكاتب القزويني الذي سماه المفصل في شرح  
المحصل. إن القزويني معاصر لنصير الدين الطوسي وان كان الطوسي اقدم منه  
بثلاثة سنوات مولدا وبثلاثة سنوات وفاة ويذكر أن الطوسي اصبح مرة استاذ  
للقزويني ولاشك ان الاستاذية لا تتوقف على قدم السن وان كان هنا هذا التقدم  
موجودا ولو بثلاثة سنوات. رغم ذلك كله نرى ان القزويني قد كتب شرحا  
للمحصل بإلحاح ابي الفضائل بن عبد الحميد القزويني وهذا يعطينا الفكرة  
القائمة على عدم ارتضاء بعض الجهات المختصة العلمية او السياسية بما كتب عن  
المحصل من شروح وتعليقات ولهذا نرى كعادتنا انه من المفيد ان ننقل هنا  
بعض ما يمكن ان يحتاج اليه القارئ من مقدمة القزويني وهو صاحب  
المفصل والمنصص شرح الملخص للرازي ايضا وصاحب النص في المنطق  
المسمى بالشمسية واخرى من التأليف.

(٦٣) المحصل (الهامش) ص ٣، مصر ١٣٢٣ وهو مطبوع في مصر مرتين مع المحصل مرة  
١٢٤٢هـ ومرة دون تاريخ وطبع مع المحصل ايضا في تهران ١٩٨٠. ومع ذلك يحتاج الطبع الى التحقيق.



”فان كتاب المحصل الذى صنفه.... ابو عبدالله محمد بن عمر الرازى تغمده الله بغفرانه كتاب يحتوى على كل كلام المتكلمين وادلتهم مع دقائق لطيفة ونكت شريفة من مباحث الحكماء المتقدمين والمتأخرين. الا ان فيه مغالطات يصعب على الناظرين حلها ومواضع منغلقة غير واردة على النظم الطبيعى براهينها فاشار الى من خصنى بالانعامات الوافرة والايادى المتواترة وهو المولى المعظم الصدر الاعظم ملك..... سلطان القضاة والحكام مفتى الفرق علامة العالم منشى الدقائق مخترع الحقائق ابو الحسن بن المولى المعظم السعيد الشهيد عز الملة والدين حجة الاسلام ابي الفضائل بن عبد الحمد القزوينى ادام الله معاليه تحل تلك المغالطات وشرح المواضع المنغلقة واخراج براهينها من القوة الى الفعل فبادرت الى مقتضى اشاراته وسرعت فى نيته وكتابه على الوجه المشار اليه مع التنبيه على تقريرات وتدقيقات سنحت حال التحرير وسميته بالمفصل فى شرح المحصل واستعنت بالله واهب العقل ومفيض الله“ (٦٤) وهذا الشرح ينتهى فى مسألة وجوب الامامة ولايستمر الى اخر الكتاب مثل شرح الطوسى كما انه يظهر عند القارى ان اخر المحصل هو فى تفصيل بعض الفرق الاسلامية ولم يكن هناك حاجة الى اعطاء الايضاحات اكثر وانما علق الطوسى على بعض نقاط وامكنة منها. وكاتب جلى يقول فى كشف الظنون فانه الفه لحيى الدين الصدر الشهيد الحميد القزوينى (٦٥) فان نسخة المؤلف على ما اعتقد موجودة فى مكتبة داماد ابراهيم باشا برقم ٨٦١ وهى ٢٧٤ ورقة فرغ من تحريره مؤلفه على بن عمر القزوينى فى سلك رمضان المبارك لسنة اثنتين وستين وستائة وفى (١٣٩-ب) عندما يقول: ”وهذه صورته“ يرسم الصورة ولكن النسخ الأخرى المتأخرة عنها التى رأيتها لاتوجد فيها تلك الصورة. ولهذا فان هذه النسخة اى نسخة داماد ابراهيم باشا (رقم ٨٢١) اصبحت مهمة لانها نسخة المؤلف لان خط هذه النسخة هو نفس خط نسخة شرح قطب الدين الموجودة فى راغب باشا برقم ٧٩٢ كما اشرنا اليها سابقا.

(٦٤) المفصل فى شرح المحصل لعل بن عمر الكاتب القزوينى (١-ب) راغب باشا

٧٩١، وهذا الشرح قد نسخ بمراغة سنة ٦٨٨.

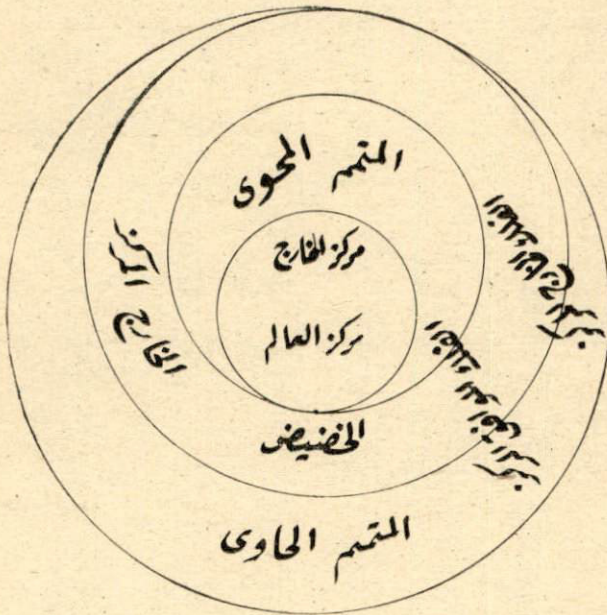
(٦٥) كشف الظنون ١٦١٤/٢.



وانه من الأخرى ان نذكر هنا مسألة مهمة تتعلق بعناية الله للكون وتخصيص كل شئ بهيئته الخاصة او شكل او حركة خاصة او زمان معين الى غير ذلك وهي نظرية قديمة لايضاح تكون الفصول السنوية والايام والشهور حسب اوضاع الافلاك يستدل بها على ارادة الله وتخصيص الاشياء بميزاتها الخاصة وفي ذلك يقول فخر الدين الرازي .

”لانه منقوض باختصاص الكوكب بالموضع المعين من الفلك مع كونه بسيطاً واختصاص احد جانبيه المتمم بالثخن والجانب الاخر بالدقة (٦٦).

”اقول: اعلم ان الفلك الذى مركزه مركز العالم اذا انفصل عنه فلك اخر مركزه خارج عن مركز العالم بحيث يماس محيطه الفلك الاول على نقطة مركبة بينها ويقال له الاوج والنقطة المقابلة له الخفيض حصل بسبب ذلك جسمان مختلفا الثخن والدقة احدهما حاو للفلك الخارج المركز والاخر محوى فيه دقة الحاوى مما يلى الخارج، والغلط مما يلى الخفيض ودقة المحوى وغلظه بالعكس ويقال لهذين الجسمين التمان وهذه صورته (٦٧)



(٦٦) المحصل ٩١ مصر ١٣٢٣ .

(٦٧) المفصل فى شرح المحصل الكتاب القزوينى ١٣٩ - ب، داماد ابراهيم باشا ٨٦١



والى جانب ذلك فإن هناك شروحا اخرى للمحصل كما افاد ذلك الطوسى  
 فى مقدمة تلخيص المحصل وذكر الحاج خليفة بعضها فى كتابه المشهور  
 "كشف الظنون" (١٦١٤/٢)

ولابن تيمية (١٣٢٦/٥٨٢٧م) كتاب ينقد المحصل كما ذكره هو فى اثره  
 درء تعارض العقل، والنقل يقول: وقد كنا صنفنا فى فساد هذا الكلام مصنفا  
 قديما من نحو ثلاثين سنة وذكرنا طرفا من بيان فساد فى الكلام على "المحصل  
 وفى غير ذلك (٦٨) وتاليف ابن تيمية على المحصل مفقود على ما أظن وان  
 ابن تيمية قد درس هذا الكتاب وكتب عليه عندما كان فى حوالى الثلاثين من عمره  
 وانه قد ذكر المحصل فى كتابه المذكور احيانا للنقد وحيانا الاستفادة منه واما  
 الدكتور محمد رشاد سالم فقد ذكر فى التعليق على ما نقل ابن تيمية من نهاية  
 العقول للرازى بانه لم يجد النص الذى نقده ابن تيمية (٦٩) وقد أدمج هذا  
 الكتاب من قبل احد تلامذة ابن تيمية فى شرحه للبغارى. وانما عمل ذلك  
 لحفظ الكتاب من خصومه، اخبرنى بذلك المرحوم الاستاذ محمد التنجى واخبرنى  
 ايضا ان الكتاب موجود فى الشام. من المحتمل ان يكون ذلك الكتاب "الكواكب  
 الدرارى" لابن زكنون الحنبلى شرح البغارى فى المكتبة الظاهرية. الا انى لم استطع  
 تحقيق ذلك.

وابن خلدون (١٣٣١/٥٧٣٢م) قد درس المحصل على يد شيخه ابى عبد  
 الله محمد ابن ابراهيم ثم اختصره وسماه لباب المحصل فى أصول الدين وهو فى  
 التاسعة عشرة من عمره، وقد نشره الراهب الاسبانى Pluciano Rubio فى Tetuan  
 لقد كان كتاب المحصل كتاب التدريس عند الشبان المسلمين حيث أن  
 ابن تيمية قد قرأه وكتب عليه وهو ابن ثلاثين سنة وابن خلدون درسه  
 ولخصه وهو فى التاسعة عشرة

وفى احدى المخطوطات التى تسند الى نصير الدين الطوسى والتى توجد فى

(٦٨) درء تعارض العقل والنقل ص ٢٢، تحقيق د. محمد راشد سالم، مصر ١٩٧١.

(٦٩) درء تعارض العقل ٢١.



مكتبة طوبقاني في استانبول برقم ١٤٦١ (١٣٧-١-١٣٧-ب) تحت عنوان  
المخطوطات العربية وفيه توجد قائمة بمؤلفات فخر الدين الرازي فنذكر هنا هذه  
القائمة للفائدة فيما يلي كما ذكر في المخطوطة :

١- نهاية العقول في دراية الاصول،

٢- شرح الاشارات،

٣- المباحث المشرقية،

٤- الملخص،

٥- البراهين البهائية،

٦- الاربعين في اصول الدين،

٧- المحصول في علم الاصول،

٨- احكام القياس الشرعي،

٩- الرسالة الكمالية،

١٠- تعجيز الفلاسفة،

١١- السر المكتوم،

١٢- الخلق والبعث،

١٣- المعالم،

١٤- الفصول الخمسين،

١٥- تاسيس التقديس،

١٦- الجوهر الفرد،

١٧- الطب الكبير،

١٨- شرح كليات القانون،



- ١٩- التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب ،  
 ٢٠- اسرار التنزيل وانوار التاويل ،  
 ٢١- الخلافيات الصغيرة ،  
 ٢٢- الخلافيات الكبيرة ،  
 ٢٣- شرح الوجيز ،  
 ٢٤- لباب الاشارات ،  
 ٦٥- المحصل في علم الاصول (علم الكلام)  
 ٢٦- الرياض المؤنقة ،  
 ٢٧- المحرر في حقائق النحو ،  
 ٢٨- الاختيارات العلائية ،  
 ٢٩- اشارات النظام ،  
 ٣٠- مختصر الاخلاق ،  
 ٣١- اقليدس ،  
 ٣٢- الهيئة ،  
 ٣٣- عصمة الأنبياء ،  
 ٣٤- نهاية الاجاز ،  
 ٣٥- رسالة في نفي الجهة ،  
 ٣٦- مناقب الشافعي ،  
 ٣٧- تعزيز التقدير ،  
 ٣٨- لوامع البيئات ،



- ٣٩- رسالة في الهيولى،  
 ٤٠- اللطائف الغيائية في المباحث الالهية،  
 ٤١- كتاب في الحيز والازل،  
 ٤٢- شرح سقط الزند،  
 ٤٣- الآيات والبيانات،  
 ٤٤- شرح المصدرات لافليدس، (١٣٧-١)  
 ٤٥- المنطق الكبير،  
 ٤٦- تتمعة الاربعين،  
 ٤٧- الجامع الكبير،  
 ٤٨- الجامع الصغير،  
 ٤٩- شرح الخجاجة،  
 ٥٠- شرح الارشاد،  
 ٥١- شرح عيون الحكمة،  
 ٥٢- المطالب الالهية،  
 ٥٣- كتاب في الرمل،  
 ٥٤- كتاب الفراسة،  
 ٥٥- جامع العلوم،  
 ٥٦- البراهين المحدثه،  
 ٥٧- رسالة في اثبات المعراج الجسماني (١٣٧-ب)



وهنا ارى من المفيد ان اذكر مجموعة المراجع المخطوطة التي راجعتها أثناء تحقيق المحصل، ولاداعى هنا لذكر بعض الأوصاف التفصيلية الخاصة بوصف كتابة المخطوطات مثل الوان الحبر والورق، والجلد وما الى ذلك، وخاصة في مثل هذا المخطوط الذى له عديد من النسخ، ولو كانت نسخة واحدة ربما كان ذلك لازما. ونورد هذه النسخ فيما يلي:

١- نسخة مكتبة اياصوفيا في استانبول المرقمة ب ٢٣٥١ والمستنسخة عام ١٢١٩/٦١٦ م، وهى عبارة عن ١٠٤ ورقة اى ٢٠٨ صفحة والصفحة ١٨ سطرا واشرنا الى هذه النسخة بحرف "١".

٢- نسخة دار الكتب المصرية في مصر فرع مكتبة التيمورية برقم ٢٦٨ كتبت في ١٢١٩/٥٦١٦ م، واشرنا الى ذلك ب "ت" وهى عبارة عن ٣٢٨ صفحة.

٣- نسخة مكتبة جار الله في استانبول المرقمة ب ١٢٦١ والمستنسخة في ٦٢١ هـ - ١٢٢٤ م، ٧٥ ورقة ١٥٠ صفحة وفي كل صفحة ٢٣ سطرا. واشرنا الى ذلك ب "ج" وفي الصفحات الأولى توجد نقط هامشية.

٤- نسخة مكتبة طوبقانى باستانبول فرع احمد الثالث برقم ٣١٩٩ وهى النسخة التى شرحها الطوسى والتي توجد في اخرها نسخة اخرى وهى عبارة عن ٤ ورقات، اى ٨ صفحات. وكتبت في ١٢٢٠/٥٦١٧ م. وهذه النسخة توجد فيها بداية مستقلة وهى تكمل النسخة الموجودة في اياصوفيا وخطها شبيه بخط نسخة اياصوفيا ومخالفا لخط المجلد الذى فيه. والتي تنطبق مع النسخة التى طبعت في مصر سنة ١٣٢٣ هـ ومع النسخ التى قابلناها. واشرنا اليها بحرف "د" وشرح الطوسى موجود في اولها.

٥- نسخة مكتبة الفاتح في استانبول برقم ٢٩٠١ المستنسخة في ١٢٨٠ هـ/ ١٢٨١ م، وتوجد بين الصفحات (١٢٠ ب - ٧٢ - ١) وكل صفحة ٢٥ سطرا واشرنا الى ذلك بحرف "ف" وكتبت في مدرسة الجلالية في مدينة قونيا.



٦- نسخة مكتبة قره جلابى زاده فى استانبول. برقم ٢٣٣ والمستنسخة فى ١٣١٨/٥٧١٨ وهى ١٦٧ ورقة (٢٣٤ صفحة) وكل صفحة ١٧ سطرا اكثرها متاكلة و اشرنا اليها بحرف "ق".

٧- نسخة مكتبة كوبرلى باستانبول برقم ٨٥١، كتبت فى مصر سنة ٦٦٤ ١٢٦٥/٥م، ١١٣ ورقة (٢٢٦ صفحة) وكل صفحة ١٩ سطرا. و اشرنا الى ذلك بحرف الكاف "ك".

٨- نسخة مكتبة "لالهلى" باستانبول برقم ٢١٥٢ كتبت سنة ١٦٥١/٥م ١٢٥٤م ١٣٧ ورقة (٢٧٤ صفحة) وكل صفحة ٢٣ سطرا. و اشرنا الى ذلك بحرف اللام "ل".

٩- نسخة اخرى فى مكتبة "لالهلى" برقم ٢٤٣٦ كتبت ١٣١٦/٥م، ٨٢ ورقة (١٦٤ صفحة ٢٩-٣٠ سطرا) و اشرنا اليها بحرف اللام والباء "لب" وتوجد فى هامشها نقط وإضافات وتوضيحات.

١٠- نسخة مكتبة عاطف افندى باستانبول برقم ١٣٦٥ كتبت سنة ١٤٧٦/٥٨٨١م ١٤٥ ورقة (٢٩٠ صفحة) ٢١ سطرا، و اشرنا اليها بحرف "ع".

١١- نسخة مكتبة يوسف اغا بمدينة قونيا برقم ٨٤٨٤١/٥٠٨٢ ورقة، (١٦٨ صفحة) وكل صفحة ٢٣ سطرا، ولا يوجد فيها تاريخ الكتابة واطنها كتبت فى عهد السلاجقة و اشرنا اليها بحرف الياء "ى".

١٢- نسخة مكتبة طوبقا بى فرع احمد الثالث برقم ١٧٦٨ وكتبت فى ٦٦٩ وقد استخدمنا ما فيها من متن فى شرح الطوسى لتصحيح و تثبيت بعض الكلمات والمفاهيم والعبارة وهى ١٧٧ ورقة ٣٥٤ صفحة وكل صفحة ٢٣ سطرا و اشرنا الى ذلك بحرف النون "ن" واطنها مكتوبة بخط المؤلف الطوسى كما سبق.

١٣- نسخة ولى الدين فى مكتبة بايزيد برقم ٢١٤٦ نُسخت فى ٦٩٤/وهى ٧٠ ورقة ٢٤٠ صفحة والصفحة ١٩ سطرا راجعتهما من حين لآخر ولذلك لم اشر اليها فى الفروق فى الهامش.



١٤- نسخة احمد الثالث رقم ١٨٨٤ نسخت في سنة ٧٢٤، ٢٢٨ ورقة،  
٤٥٦ صفحة ١٥ سطرًا جديد الخط صغير الحجم أشرت اليها بحرف "س"

١٥- نسخة مكتبة راغب باشا باستانبول برقم ٧٩١ مكتوبة سنة ١٢٨٨ هـ.  
وهي نسخة علي بن عمر الكاتب القزويني شرحها تحت عنوان المفصل في شرح  
المحصل وهي ٢٥٠ ورقة (٥٠٠ صفحة) وكل صفة ٢٥ سطرًا، اشرفنا اليها  
عند تصحيح المتن - بحرف الصاد "ص".

١٦- نسخة مطبوعة في مصر سنة ١٣٢٣ هـ ولها نسخ عديدة منتشرة في  
مكتبات البلدان المختلفة واستخدمت كمرجع منذ طبعها حتى الآن وبما انها طبعت  
اعتمادا على نسخة واحدة اعتبرناها نسخة واحدة، واشرفنا اليها بحرف الميم  
"م" تسهيلا لتصحيحها لمن بيده. انه من المناسب ان اذكر هنا ان المحصل  
قد طبع مرة ثانية في مصر بعد المراجعة والتقديم لطفه عبد الرؤف سعدونشرته  
مكتبة كلية الأزهر دون تاريخ الا ان المراجع (لاندرى على ما راجع) قد جنى  
على الكتاب دون الشعور باى مسؤولية علمية ولم يراجع حتى المخطوطات الموجودة  
في دار الكتب المصرية بل اكتفى بمثال انه في ص ٩٩ من طبعه في السطر الاول؛ بعد  
قول المصنف بهذه الصفة يضيف في نفسه (وهي الحياة) دون اشارة الى اى  
مخطوطة وهي غير موجودة في الطبعة الاولى وكيف له الحق بالتلاعب في متن المصنف  
أين هي الأمانة العلمية وعلى الاقل كان يجب عليه ان يشير الى انه من اضافته نفسه  
ليتنجب الافتراء على المصنف. بعد تحقيق المحصل اعتمادا على تلك النسخ المخطوطة  
التي ذكرناها وبعد بيان اهم الفروق في المتن بين النسخ حسب ما وصلنا اليه من  
نتائج البحث يجب ان نشير هنا ايضا الى ثلاثة نقاط مهمة:

١- فالفرق المهم بين النسخ هو ما كتب في الصفحة الاولى والذي يبين لاجل  
من كتب هذا الكتاب او من يخاطب هذا الكتاب، وبناء على ذلك ينبغي ان  
نقسم المخطوطات الى مجموعتين:

(١) يتبين من المجموعة الاولى ان الكتاب كتبه بناء على رغبة مجموعة من  
الاصدقاء كما هي العادة في ذلك الوقت، وتلك المجموعة من المخطوطات موجودة



في مكتبة اياصوفيا، وجمارالله، نسخة شرح الطوسي، ونسخة ولى الدين واخيرا النسخة المطبوعة في مصر سنة ١٣٢٣هـ.

(ب) يبدو انه كتب الى احد كبار رجال الدولة وهو برتبة رئيس الوزراء اووزير على اقل تقدير، لانه يصفه بانه قوام الدين عز الملك الصادر العادل قوام الدولة والدين نظام الاسلام عميد المالك، وهذه المجموعة توجد في مكتبة عاطف افندى، كوبرلو، وقره جلبى ولالهلى في استانبول، يوسف اغا في قونيا والمكتبة التيمورية في مصر، مغنيسا تحت رقم ٩٩٦.

١- واما بالنسبة الى اسم الكتاب فانه كما يلي: بناء على النسخ الموجودة في مكتبة الفاتح وقره جلبى ولالهلى برقم ٢١٥٢ يبدو ان اسم الكتاب "هوانوار القوامية في اسرار الكلامية".

ب- اما بناء على النسخ الموجودة في مكتبة كوبرلو ولالهلى برقم ٢٤٣٦ ويوسف اغا فيبدو انه هو كتاب "المحصل". واما بناء على النسخ الاخرى الموجودة في مكتبة اياصوفيا وجمارالله وولى الدين والتي لها شرح للطوسي فانه كما سماه الطوسي تلخيص "المحصل" وبناء على النسخة المطبوعة فاننا لانجد الاسمين معا لكن عنوان النسخ المخطوطة في كلها في صفحتها الاولى هو اسم المحصل الانسخة الفاتح كما سبق واسم المحصل فيها بين قوسين.

٣- في النسخة المطبوعة وفي صفحة ١٧٨ وبعد جملة: "بخلا الزمان من الامام المعصوم" تنهى (تكتمل) النسخ الموجودة في مكتبة تيمور ويوسف اغا، واياصوفيا، ولالهلى، ٢١٥٢ وجمارالله ومغنيسا وفيها يتعلق بالنسخة الاخرى الموجودة في مكتبة احمد الثالث كما اشرنا اليها آنفا برقم ٣١٩٩ تبدأ من هنالى الى اخر الكتاب وكذلك نسخة الفاتح ولالهلى ٢٤٣٦ وقره جلبى وولى الدين ومتن شرح الطوسي يستمر الى آخر متن المطبوع يعنى الى اخر صفحة ١٨٢ من المطبوع. ونحن من جهتنا اتمننا المتن العربى بناء على ما في هذه النسخ الاخيرة ثم ترجمنا الكتاب الى اللغة التركية اعتمادا على تحقيقنا.



بعد هذا كله بقى شئ واحد مهم لابد من بيانه وهو المنهج الذى سلكناه فى تثبيت المتون ونحج تلخيصها فى النقاط الآتية :

١- اذا كانت نسخة واحدة مخالفة للنسخ الاخرى كلها ذكرت تلك النسخة وذكرت معها النسخ الاخرى .

٢- وكثيرا ما ذكرت النسخ كلها فى الهامش للإشارة الى الفرق بينها .

٣- اذا كان النقص فى نسخة واحدة ذكرت تلك النسخة فقط .

٤- اشرت احيانا الى فروق النسخ فى التنقيط لاعطاء فكرة على ان هناك اختلافا ايضا فى التنقيط فى النسخ المعتمدة القديمة .

٥- واذا تفردت نسخة فى المخالفة ذكرتها فقط .

٦- ان نسخة "ت" تذكر المؤنثات الاعتبارية. عدا ذلك فان القارئ ينبغى ان يضع نصب عينه ان نسخة "ت" تضع النقط حسب زمانه حيث يختلف التنقيط فى زمانه عما كان بعده . مثلا تضع نقطة على الصاد يظن انه الضاد وتضع الباء فى مكان التاء الفوقانية : ايصالا : ايضا لا (٢٨٦) التقاتل : التقابل (٢٨٦) واما نحن فنضع الفروق النسخية كما هى موجودة فى المخطوطة فلا يندفع القارئ بذلك . كماهى واضحة فى (٣.٤) فى كلمة حدثنا ينبغى ان يكون حدثنا واتفقت نسخة (ا) مع (ت) هنا ايضا وبعض النساخ لم ينتبه على ما أعتقد الى منهج التنقيط فى عصرهما (ا،ت) اما نحن فإننا نصصح المتن حسب منهج التنقيط المتأخر المستعمل فى زماننا . والله أسأل التوفيق